الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

القسم : علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

مذكرة لنيل شهادة ماستر

بعنوان

تسيير مخاطر القروض البنكية وأثرها على أداء البنوك

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين الملح

إعداد الطالب:

عادل عبعوب

إشراف الأستاذ:

أ د/ نورالدين قدوري

السنة الجامعية : 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى أولا وأخيرا حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه ، كما ينبغي لجلال وجهه و عظيم سلطانه ،

وسعة علمه وكريم عرشه، الذي وفقني في إتمام هذا البحث المتواضع.

كما أتوجه بالشكر الجزيل لأستاذي ؛ الأستاذ المشرف الدكتور نورالدين قدوري؛ الذي تفضل بقبوله عناء التوجيه والإشراف،، والذي لم يبخل علينا بنصائحه وتوجيهاته العلمية و المنهجية القيمة، فكان لنا بمثابة الأستاذ الموجه لطالبه والأخ الكبير المعين لأخيه، فله منا جزيل الشكر والتقدير و بارك الله فيه.

إهداء

الى أطيب من عرفت وأشرف وأنبل فيمن عاشرت أستاذتي الكرام والى كل اصدقاء الاعزاء

والى كل من أهلي واحبابي وفي الاخير اهديه الى كل من وقف معي وكان شمعة أمل

في طريقي هدا

فهرسة المحتويات

العناوين	الصفحة
شكر و تقدير	
إهداء	
ملخص	
قائمة الملاحق	
مقدمة	
الجانب النظري	
الإطار العام للدراسة	
1- إشكالية الدراسة	4
2- أسئلة الدراسة	4
3- فرضيات الدراسة	5
4- أهداف الدراسة	5
5- منهج الدراسة	5
6- الدراسات السابقة	5
الفصل الأول: إطار مفاهيمي للمخاطر الائتمانية وطبيعتها	
تمهيد	
1- **المبحث الأول** : مفهوم المخاطر الائتمانية	9
2- **المطلب الأول** : تعريف المخاطر الائتمانية	9
3- **المطلب الثاني**: أنواع المخاطر الائتمانية	10
4- **المطلب الثالث** : خصائص وأسباب نشوء المخاطر الائتمانية	11

5- **المبحث الثاني** : تقنيات تحليل المخاطر الائتمانية	14
6- **المطلب الأول** : معايير منح الائتمان	14
7- **المطلب الثاني** : تقدير و تقييم مخاطر الائتمان	18
8- **المطلب الثالث** : طرق قياس المخاطر الائتمانية	20
9- **المبحث الثالث** : القروض المصرفية المتعثرة وأثارها	35
10- **المطلب الأول** : مفهوم القروض المصرفية المتعثرة	35
11- **المطلب الثاني** : **أنواع القروض المصرفية المتعثرة**	41
12- **المطلب الثالث** : ميكانيزمات معالجة القروض المصرفية المتعثرة	45
13- **المطلب الرابع** : المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة	49
خاتمة الفصل	53
الفصل الثاني: التعثر البنكي في بنك الفلاحة التنمية الريفية- وكالة عين الملح 906	
تمهيد	61
1- **المبحث الأول** :بنك الفلاحة والتنمية الريفية -وكالة عين الملح	62
2- **المطلب الأول** :تقديم بنك الفلاحة و التنمية الريفية-وكالة عين الملح	62
3- **المطلب الثاني** : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة عين الملح	63
4- **المطلب الثالث** :أهم الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية- وكالة عين الملح	64
5- **المبحث الثاني** : التمويل المصرفي من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية- وكالة عين الملح	66
6- **المطلب الأول**: إسقاط نظري حول القروض المصرفية	67
7- **المطلب الثاني** : قروض الاستغلال الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة عين الملح (قرض الرفيق)	68
8- **المطلب الثالث** :القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة عين الملح في إطار دعم وتشغيل الشباب).	69

9- **المبحث الثالث** : علاج التعثر البنكي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح	72
10- **المطب الأول** : إسقاط نظري للقروض المصرفيةالمتعثرة	73
11 - **المطلب الثاني** : القروض المسترجعة والمتعثرة في إطار قروض الاستغلال(قرض الرفيق)	75
13 - **المطلب الثالث:** طرق معالجة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح للقروض المتعثرة	76
14- خاتمة الفصل	82
الخاتمة العامة	88
قائمة المراجع	
قائمة الملاحق	

ملخص الدراسة :

تعد البنوك أهم قنوات تجميع الأموال وتوزيعها من خلال قيامها بدور الوسيط بين المودعين والمقترضين سواء كانوا أشخاصا طبيعيين أو معنويين عن طريق العمليات المصرفية التي تقوم بها ونعتب عملية تحويل المدخرات أي استثمارات من أهم الوظائف الأساسية للبنوك التجارية ومن هنا تظهر أهمية هده الأخيرة كونها أداة تزويد النشاط الاقتصادي براس المال النقدي اللازم له، ومن ثم تحقيق التنمية الاقتصادية.

وهكذا ومع اتساع نشاط البنوك التجارية وأهميتها وخطورة وظيفتها المتمثلة في تلقي الودائع واستخدمها في القروض فإن منح القروض تعتبر الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية التي تعتبر من أخطر الوظائف التي تمارسها ، كون تلك القروض التي تمنحها ليست ملك لها بل الغالب اموال المودعين ، فهدا ما يجبر البنك على صرورة الحيطة والحذار عند تقديم القرض للغير .

إلا أن هده البنوك تتعرض للعديد من المخاطر والتي تؤثر على أدائها ونشاطها وهي كثيرة ومتعددة لدلك يجب على البنك أن يحتاط ويقوم بمجموعة من الإجراءات والاساليب للوقاية من هده المخاطر ويتجنبها وأن يكون متهيئ لهدا النوع من المخاطر ويتجنب الوقوع فيه مرة ثانية .

Study Summary :

Banks are considered among the most important channels for collecting and distributing funds by acting as intermediaries between depositors and borrowers, whether they are individuals or legal entities. This is done through banking operations that banks perform.

The process of converting savings into investments is one of the core functions of commercial banks. The significance of this function lies in its role as a tool for supplying economic activity with the necessary financial capital, thus contributing to economic development.

With the expansion of commercial banking activities, the importance and risk associated with their function of receiving deposits and granting loans become even more evident. Granting loans is one of the most critical and risky functions of commercial banks, as the funds lent are usually not owned by the bank itself, but rather by the depositors.

Therefore, it is essential for banks to exercise caution and prudence when offering loans to others. Banks are exposed to numerous and complex risks, which can affect their performance and stability.

Consequently, banks must adopt a set of preventive measures and procedures to manage these risks effectively, and develop a clear understanding of this type of risk to avoid encountering it again in the future.

مقدمة

مقدمة:

موضوع المخاطر هو احد أهم المواضيع التي يعمل البنكيين والباحثين على الاهتمام بها، نظرا لما تواجهه البنوك من حدة المنافسة التي أصبحت تتخذ طابعا عالميا، وخصوصا منذ السنوات القليلة الماضية خاصة في أعقاب توالي الأزمات المالية والمصرفية، وكانت أكثر الأزمات المالية والمصرفية شدة هي أزمة دول جنوب شرق آسيا في النصف الثاني من عام 1997وعام 1998، وجائحة كورنا والتي أثرت تأثيرا ملحوظا على الاقتصاد العالمي وقد أثرت تلك الأزمات المصرفية المتتالية والمتعمقة اهتمام المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية، واتضح إن هم أسباب حدوث تلك الأزمات المصرفية هي تزايد المخاطر المصرفية التي تواجهها المصارف من ناحية، وعدم إدارتها بصورة جيدة من ناحية آخري، حيث تشكل مخاطر الائتمان من أهم المخاطر التو تواجه العميل المصرفي خاصة في ظل التطور التكنولوجي المستمر وإلغاء القيود في ممارسة الأنشطة المصرفية.

الجانب النظري

الإطار العام للدراسة

1-الإشكالية:

تمارس البنوك التجارية على العموم نشاط المتاجرة بالمال حيث ترتكز اساسا في قبول الودائع ومنح القروض حيث تمثل القروض المصرفية النشاط الرئيسي للبنوك وعملية الاقراض للعملاء الخدمة الرئيسية ومصدر الاول لربحيتها لدلك البنوك تولي الدور الاكبر في منح القروض المصرفية وتوجيهها الى مشروعات الاقتصادية وتمويل حاجات مختلف القطاعات وخلق فرص العمالة وزيادة القدرة التنافسية مما يساعد على توسع في
استغلال الموارد وبالتالي تحسن القدرة المعيشية

من اخطر القرارات التى تتاخدها البنوك على الاطلاق قرار الاقراض لان تلك القروض التى تمنحها ليست ملكا لها بل هي اموال المودعين لديها ، وهدا مايدفع البنوك بضرورة توخي الحيطة والحدر عند تقديمها للغير واثناء عملية الاقراض توجه العديد من المشاكل مع ارتفاع حدة المنافسة وزيادة المعاملات المصرفية

وفي الفترات الاخيرة ازدادت ظاهرة تعثر القروض المصرفية الممنوحة على رغم من ان منح القروض يتم وفق اسس وسياسات إقراضية تهدف نحو التقليل من حدة المخاطر مستقبلا الا ان تفادي مخاطر تعثر القروض كليا امر مستحيل لهدا حظيت هدي المشكلة اهتمام مسؤولي القطاع البنكي فهي تعمل باستمرار على تطوير الاقتراض وتعديله وتحديثه ومن هنا ومم سبق دكره يتم طرح اشكالية البحث والمتمثلة في السؤال الرئيسي :

كيف يمكن إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية

الاسئلة الفرعية :

01/ ما معنى مخاطر الائتمان ؟

02/ ماهي الإجراءات الوقائية والعلاجية للحد من مخاطر الائتمان؟

03/ ماهي الاليات التي يعتمدها بنك الفلاحة والتنمية الريفية للقضاء على مخاطر القروض ؟

الفرضيات:

في ظل ماتم طرحه من تساؤلات يمكن طرح الفرضيات التالية :

01/ تلعب البنوك التجارية من خلال الائتمان المصرفي دور رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية

02/ الإجراءات الوقائية تقلل من خطر الائتمان ولكنها لاتقضي عليه.

03/ تزداد ظاهرة القروض المتعثرة نتيجة عدم تشدد المتابعة القانونية للعملاء.

اهداف الدراسة :

نامل من الدراسة المتواضعة الى تحقيق الاهداف التالية :

01/ التطرق الى اهم الجوانب المتعلقة بالقروض

02/ معرفة الاسباب لتعثر القروض

3 / دراسة الجانب النظري لإدارة مخاطر الائتمان ومقارنته بواقع البنوك التجارية بغية تجسيد سياسة فعالة لمواجهة اخطار القروض المصرفية.

منهج الدراسة : بغية الالمام والاحاطة بمختلف جوانب الموضوع وتحليل ابعده والاجابة على الاشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات المتبناة تم اتبع مايلي:

المنهج الوصفي : من خلال الجانب النظري من تعريفات وانواع وغيرها من خلال الدراسة الميدانية ببنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة عين الملح والتى من خلالها نحاول إسقاط جانب من المعلومات النظرية على واقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية وهو احد البنوك التجارية التى انشات لتمويل المشاريع الفلاحية

الدراسات السابقة : اهم الدراسات السابقة فيمايلي :

1 / دراسة خضراوي نعيمة إدارة المخاطر البنكية دراسة مقارنة البنوك التقليدية الاسلامية حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية والبركة الجزائري مدكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وتمويل 2009/2008 توصلت الى النتائج التالية :

* إن المخاطر لصيقة بالعمل المصرفي دون إستثناء وتفريق بين البنوك التقليدية والبنوك الاسلامية
* ان إدارة المخاطر ضرورة لانجاح البنوك وإستمرار عملها
* أن لجنة بازل دعمت البنوك المركزية في الرقابة على البنوك من خلال إدراج المخاطر كأهم اولويتها
* يعتمد بنك الفلاحة والتنمية الريفية على الاساليب التقليدية في إدارة المخاطر القروض

ياخد مقابلها ضمانات .

2/ دراسة هبال عادل إشكالية القروض المصرفية المتعثرة دراسة حالة الجزائر مدكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي حيث تواصل الى بعض النتائج والتى تمثلت في ان القروض المصرفية المتعثرة لايمكن تجنبها نهائيا ولكن يمكن التقليل من حجمها والتخفيف منها

هيكل البحث :

ومن اجل التوصل الى الاهداف المسطرة تم الإلمام بموضوع المخاطر الائتمانية بصفة عامة وميكانزماتها وأساليب قياسها، حيث تطرقنا في المبحث الأول إلى ماهية المخاطر من حيث التعريف و أنواعها و الخصائص التي تميزها، أما المبحث الثاني فهو معنون بتقنيات تحليل المخاطر الائتمانية، حيث تطرقنا إلي معايير التي من خلالها يتم منح الائتمان وبصيغها الثلاث.

الفصل الأول:

إطار مفاهيمي للمخاطرة الائتمانية وطبيعته

مقدمة :

المخاطر المالية التى تعرقل نشاط المؤسسات الاقتصادية تعبر في غالب الاحيان عن حالة عجز تحد من قدرة المؤسسات على مواصلة نشاطها بالكيفية اللازمة وامكانية المنافسة في الكيان الاقتصادي. ولان العجز هو المعيق والمعرقل لنشاط المؤسسات الاقتصادية فإن هده الاخيرة تلجا للتمويل لتغطية العجر الحاصل لديهاونتيجة لتعدد الأزمات المصرفية والتي من ابرز أسبابها الضعف الواضح في إدارة وضبط المخاطر الائتمانية إلى جانب مخاطر أخرى، ، والتي في معظمها تتعلق بإدارة المخاطر المصرفية، وأسس ومحاور الرقابة الداخلية والخارجية المتعلقة بكيفية إدارة المخاطر المصرفية بطريقة سليمة، والذي يعتبر من أهم المخاطر التي تتعرض لها البنوك.

المبحـــث الأول: مفهـــوم المخـــاطر الائتمانيـــة:

تتعرض البنوك إلى مخاطر مختلفة و عديدة منها الائتمانية لكن لم تعد البنوك تهتم باكتشاف المخاطر بقدر ماتهتم بإدارتها لأن مستقبل البنوك و نجاحها أصبح مرهونا بمدى قدرة البنك على احتواء المخاطر التي تتعرض لها و هذا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث من خلال التعرف على المخاطر الائتمانية و وأنواعها ثم ذكر خصائصها

المطلب الأول: تعريف المخاطر الائتمانية

تناولت الدراسات الاقتصادية المخاطر المصرفية بتحليلها والتنبؤ بها الأمر الذي من شأنه أن يساعد البنك على اتخاذ قرارات موضوعية، وتعرف المخاطرة بصفة عامة على أنها حالة انحراف معاكسة عن نتيجة متوقعة يترتب عنها تكبد أذى أو ضرر أو خسارة.

وتحديدا في المجال المصرفي تعرف المخاطر البنكية على أنها احتمال تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة أو تذبذب العائد على استثمار معين وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف البنك المرجوة

وردت عدة تعاريف بخصوص مصطلح المخاطر الائتمانية ولعل أبرزها ما يلي:

تعريف أول: هي المخاطر التي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الوقت المحدد مما ينتج عنها خسارة مالية؛

تعريف ثاني: المخاطر الائتمانية هي نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل؛ لا تقتصر المخاطر الائتمانية على نوع معين من القروض، بل أن جميعها يمكن أن تشكل خطر بالنسبة للبنك ولكن بدرجات متفاوتة، كما أنها لا تتعلق فقط بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه؛

يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها ، سواء كان في المبلغ الائتماني (القرض+الفوائد) أو في توقيتات السداد؛

المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض ولذلك فهي تصيب كل شخص يمنح قرضا سواء كان بنكا، أو مؤسسة مالية، أو منشأة أعمال تبيع لأجل؛

إن السبب الرئيسي وراء المخاطر الائتمانية هو المقترض بسبب عدم استطاعته أو عدم التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض وفوائده؛

تختلف وجود المخاطر الائتمانية فيما إذا كان المقترض شخصا حكوميا أو لا، إذ أن القروض الممنوحة لمنشآت الدولة تتضمن هي الأخرى مخاطر ائتمانية، على الرغم من إشارة البعض إلى أن مخاطر القروض الموجهة للحكومة معدومة، كون أن الحكومة لا يمكن أن تمتنع عن سداد القرض.

ومن التعاريف السابقة يمكن القول بان المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة ناجمة عن عدم قدرة العميل المقترض على سداد قيمة المبلغ الأصلي المقترض وفوائده إلى البنك المقرض عند تاريخ الاستحقاق

المحدد في شروط العقد الائتماني، وتشمل تلك المخاطر بنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات وبنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان والاعتمادات المستندية.

المطلب الثاني: أنواع المخاطر الائتمانية:

في مطلبنا هذا نتطرق إلى عدة أنواع من المخاطر الائتمانية ونقسمها إلي ثلاث مجموعات مخاطر الخاصة والتي ضمنها المخاطر المتعلقة بالعميل والنشاط الذي يزاوله، أما المخاطر العامة فتنقسم إلى مخاطر أسعار الفائدة،مخاطر التضخم، مخاطر الدورات التجارية، مخاطر السوق، ثم المجموعة الثالثة المخاطر الناتجة عن البنك نفسه

أولا: المخـــــــــاطر الخاصـــــــــة:

ترتبط هذه المخاطر بالعميل أو النشاط الذي ينتمي إليه وتنقسم إلى:

1- المخاطر المتعلقة بالعميل: وترتبط هذه المخاطر بالعناصر الرئيسية المتعلقة بالجدارة الائتمانية للعميل مثل أهليته وسمعته ونزاهته والتزامه بالوفاء بحقوق الآخرين المتعاملين معه في مجال نشاطه وسلوكياته الأخلاقية فقد يفقد العميل أهليته كما قدر يهدر سمعته الشخصية نتيجة سلوكيات اجتماعية طرأت على سلوكه الشخصي بعد تحصله على القرض1.فمن العملاء من هم قادرين على سداد ديونهم ومع ذلك يتهربون منها بل لا يمانعون من الدخول مع البنك في منازعات قضائية وهكذا تنشأ بعض التصرفات السيئة من بعض العملاء تضر بالبنك وتشكل له خطورة.2

2- مخاطر مرتبطة بالنشاط الذي يزاوله المقترض: ترتبط هذه المخاطر بالنشاط الذي ينتمي إليه العميل ،وهي مخاطر مختلفة من نشاط إلى أخر ففي الإنتاج الزراعي هناك مخاطر الظروف المناخية القاسية وفي الإنتاج الصناعي بشكل عام هناك إخطار تتعلق بعدم توفر المواد الخام للإنتاج أو تغير أذواق المســتهلكين أو دخــول منافســين جــدد.3

ثانيا: المخاطر العامة:

ويقصد بها المخاطر التي تتعرض لها القروض بصرف النظر عن طبيعة وظروف المنشأة المقترضة ويمكن جمعها في4:

1- مخاطر أسعار الفائدة : ويقصد بها احتمال تقلب أسعار الفائدة في المستقبل ،فإذا ارتفعت أسعار الفائدة عن المعدل المتفق عليه، أصبح عائد البنك التجاري أقل من عائد السوق على الاستثمار هذا ما أذا كانت قروض طويلة الأجل ،أما إذا كانت قروض قصيرة الأجل فان درجة الخطر تكون أقل حيث إذا

---

[1] - احمد غنيم ،**صناعة القرار الائتماني والتمويل في إطار الإستراتيجية الشاملة للبنك** ،مطبعة المستقبل ،ط2 ،مصر ،بدون ذكر سنة النشر،ص73

[2] -فريد راغب النجار، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة**، مؤسسة شباب الجامعة ،مصر،2000 ،ص27

[3] - احمد غنيم ،مرجع سابق ،ص73

[4] -محمد صالح الحناوي ،**المؤسسات المالية** ،الدار الجامعية ،مصر ،بدون ذكر سنة النشر ،ص275

كان هناك ارتفاع معدلات الفائدة قد يمكن للبنك التجاري استثمار أمواله بمعدلات فائدة مرتفعة والعكس في حالة انخفاض معدلات الفائدة.

2- مخاطر التضخم: إن تعرض البلاد للتضخم بعد أن تم الاتفاق بين البنك والعميل على القرض سوف يترتب عن ذلك انخفاض القوة الشرائية لأصل القرض والفوائد وهذا ينعكس سلبا على البنك نتيجة لتزعزع المركز المالي للعميل

3- مخاطر الدورات التجارية: وهي مخاطر تنشأ عن تعرض الاقتصاد إلى هزات و أزمات تؤثر سلبا على نشاط المؤسسة المقترضة وعلى مقدرتها على الوفاء بما عليها من التزامات.

4- مخاطر السوق: إن التغيرات الجوهرية الحاصلة في النظام الاقتصادي والسياسي أو وقوع أحداث على المستوى المحلي والعالمي ،له اثر كبير على العلاقات الائتمانية القائمة بين البنك وعملائه فمتى كانت تلك التغيرات آثار ايجابية على نتائج نشاط مؤسسة الأعمال أمكن استرجاع ما قدمه البنك من قيم أما إذا كانت سلبية فقد يؤثر على مقدرتها على الوفاء بالدين ،الشيء الذي يجعل البنك عرضة لخطر عدم السداد من طرف هؤلاء نتيجة عجزهم.

ثالثا: المخاطر الناتجة عن البنك نفسه:

إن البنك إثناء قيماه بعمليات منح الائتمان يكون عرضة للأخطاء المرتكبة أثناء تحليله للبيانات المقدمة من طرف القرض أو من تلقيه للضمانات المقدمة ،ومن بين الأسباب التي تعرض البنك لمثل هذه الأخطار[1] :

أ- قلة خبرة الموظفين في الاستفسار عن العميل وإجراء التحليلات اللازمة للقوائم المالية.

ب- ضعف نظم العمل الداخلية والإجراءات الرقابية وعدم توافر قنوات اتصال جيدة بين المصالح المختلفة داخل البنك وتداخلها ،مما يؤثر سلبا على اتخاذ القرار الائتماني ومتابعته.

المطلب الثالث :خصائص وأسباب نشوء المخاطر الائتمانية:

للمخاطر الائتمانية خصائص تميزها ولها أسباب لظهورها وهذا ما سنحاول التعريج عليه في هذا المطلب من خلال تقسيمها إلى فرعين الأول يخص الخصائص أما الفرع الثاني بخص أسباب نشوء المخاطر الائتمانية

الفرع الأول: خصائص المخاطر الائتمانية:

المخاطر الائتمانية وكغيرها من المخاطر التي يتعرض لها البنك مجموعة من الخصائص التي تميزها وتخصها عن باقي المخاطر و المتمثلة فيما يلي2:

1- المخاطر الائتمانية نوع من أنواع المخاطر والتي تركز على ركني الخسارة والمستقبل.

2- لا تتعلق المخاطر الائتمانية بعملية تقديم القروض فحسب بل تستمر حتى انتهاء عملية التحصيل الكامل للمبلغ المتفق عليه.

[1] - منير إبراهيم الهندي، **إدارة البنوك التجارية**، المكتب العربي الحديث، ط3، مصر، 1996، ص 228.

[2] - نفس المرجع ، ص 229.

3- يمكن أن تنشأ المخاطر الائتمانية عن خلل في العملية الائتمانية بعد انجاز عقدها ،سواء كان في المبلغ الائتماني (القروض+ الفوائد) أو في توقيت السداد.

4- المخاطر الائتمانية هي خسارة محتملة يتضرر من جرائها المقرض ولا يواجهها المقترض، ويعتر المقترض هو المسبب لها بسبب عدم استطاعته أو التزامه أو عدم قيامه برد أصل القرض أو فوائده.

الفرع الثاني: أسباب نشوء المخاطر الائتمانية:

من خلال ما سبق يتضح أنه مهما كان المستفيد من القرض سواء كان منظمة أو شخص أو منظمة قرض أو حتى حكومة، تبقى دائما المخاطر الائتمانية محتملة وأسباب ذلك هي متعددة، والتي يمكن تقسيمها كالتالي[1]:

أولا: المخاطر العامة:

وتتمثل في المخاطر الناجمة عن عوامل خارجية يصعب التحكم فيها كالوضعية السياسية والاقتصادية للبلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، بالإضافة إلى العوامل الطبيعية التي تتمثل في الكوارث الطبيعية كالفيضانات، والزلازل...إلخ.

1- المخاطر المهنية:

وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات الحاصلة والتي يمكن أن تؤثر في نشاط قطاع اقتصادي معين، كالتطورات التكنولوجية ومدى تأثيرها على شروط ونوعية وتكاليف الإنتاج، والتي تهدد المنظمات التي لا تخضع للتحديث المستمر بالزوال من السوق وعدم قدرتها على التسديد.

2- المخاطر الخاصة والمرتبطة بالمقترض:

وهو الخطر الأكثر انتشارا وتكرارا والأصعب للتحكم فيه، نظرا لأسبابه المتعددة والكثيرة والتي تؤدي إلى عدم التسديد، ويمكن تقسيمه إلى عدة مخاطر:

أ- **الخطر المالي** :يتعلق أساسا بمدى قدرة المنظمة على الوفاء بتسديد ديونها في الآجال المتفق عليها، ويتم

تحديد ذلك وهذا من خلال تشخيص الوضعية المالية لها، وهذا بدراسة الميزانيات، جدول التمويل وجدول حسابات النتائج...الخ.

وهذا بالاعتماد على كفاءة وخبرة موظفي البنك.

ب- **مخاطر الإدارة** :وهي المخاطر المرتبطة بنوعية الإدارة[2]، والتي نقصد بها خبرة وكفاءة مسيري المنظمة

المقترضة وأنماط السياسات التي تتبعها في مجالات التسعير وتوزيع الأرباح، وكذلك النظم المطبقة في مجال

---

[1]- Sylvie de Conssergues, **La banque : structure, Marché, gestion**, édition DALLOZ ,Paris 1996,p 98.

[2] - محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني، الأساليب والأدوات والاستخدامات العملية**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص360

الرقابة على المخزون، والرقابة الداخلية والسياسات المحاسبية التي تطبقها، لأنه عدم وجود موظفين مؤهلين

وذات خبرة جيدة لدى المقترض يمكن أن يؤدي إلى عدم الاستغلال الكفء للأموال المقترضة.

ج- الخطر القانوني :وهو يتعلق أساسا بالوضعية القانونية للمنظمة ونوع نشاطها الذي تمارسه، ومدى علاقتها

بالمساهمين، ومن بين المعلومات الهامة التي يجب على البنك أن يقوم بمراعاتها هي:

-النظام القانوني للمنظمة، شركة ذات أسهم، شركة ذات مسؤولية محدودة، شركة تضامن...الخ.

-السجل التجاري، ووثائق الإيجار والملكية.

-مدى حرية وسلطة المسيرين على المنظمة، ونقصد به مدى سلطة المسيرين في المنظمة، هل تتمثل في التسيير

فقط أم لهم الحرية في القيام بوظائف أخرى، كإبرام عقود القرض أو البيع، ورهن ممتلكات المنظمة.

-علاقة المسيرين بالمساهمين

د- خطر البلد : لقد ظهر هذا النوع من المخاطر مع بداية الثمانينات من القرن الماضي، وهو يتعلق بالدول

.النامية التي لها مديونية خارجية مرتفعة[1]

ويظهر عند تقديم قرض لشخص ما يمارس نشاطه في بلد أجنبي ويصبح غير قادر على الوفاء بالتزاماته نتيجة لتحديد أو فرض قيود على عملية تحويل أو تبديل للعملة الصعبة الوطنية للبلد الذي يمارس فيه نشاطه، أو

لما تكون نشاطات الإدارة العمومية لنفس البلد غير مضمونة، وبالتالي تؤثر هذه الظروف سلبا على إمكانياته

.في النشاط والإنتاج.

[1]- Sylvie de Conssergues , op.cit p 99.

المبحث الثاني: تقنيات تحليل المخاطر الائتمانية:

نهدف من خلال هذا المبحث إلى التعرف على معايير منح الائتمان المستخدمة في عملية تحليل مخاطر الائتمان والتي من خلالها يمكن استقراء مستقبل القرار الائتماني، إضافة إلى التطرق إلى أهم العوامل المؤثرة في منح الائتمان، ثم نقيم هاته المخاطر

المطلب الأول: معايير منح الائتمان:

تسعى إدارة الائتمان قبل اتخاذ القرار الائتماني الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها عند منح الائتمان، فالعامل الأساسي ناتج عن عدم رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض أو فوائد أو عدم قدرته على توفير دخل مناسب لغرض إعادة القرض، حيث لا يمكن منح الائتمان أو القرض لأي فرد أو مؤسسة إلا بتوفر مجموعة من المعايير أو الشروط، بالشكل الذي يحفز ويدفع مؤسسة التمويل إلى الثقة في الفرد أو المؤسسة ومنحها القرض، حيث يبدأ الأمر بالحكم على المقترض وقدرته على السداد وسيرته الذاتية، ثم الحكم على مناسبة حجم الأموال المطلوبة وينتقل الأمر بعد ذلك إلى دراسة ما إذا كان المشروع يدر دخلا كافيا لمواجهة التزامات القرض أم لا.

أولا: نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S:

ويعتبر نموذج المعايير الائتمانية المعروفة بـ 5C'S * أبرز منظومة ائتمانية لدى محللي ومانحي الائتمان على مستوى العالم عند منح القروض، والتي طبقاً لها يقوم المصرف كمانح ائتمان بدراسة تلك الجوانب لدى عميله المقترح كمقترض أو كعميل ائتمان. وفيما يلي استعراض لهذه المعايير:[1]

1- الشخصية Character: تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الائتماني وهي الركيزة الأكثر تأثيراً في المخاطر التي تتعرض لها المصارف، وبالتالي فإن أهم مسعى عند إجراء التحليل الائتماني هو تحديد شخصية العميل بدقة، فكلما كان العميل يتمتع بشخصية أمينة ونزيهة وسمعة طيبة في الأوساط المالية، وملتزماً بكافة تعهداته وحريصاً على الوفاء بالتزاماته كان أقدر على إقناع المصرف بمنحه الائتمان المطلوب والحصول على دعم المصرف له. وقياس عامل معنوي كعامل الأمانة والنزاهة بدرجة دقيقة أمر تكتنفه بعض الصعوبات من لناحية العملية، ويتم التغلب على هذه الصعوبات من خلال الاستعلام الجيد وجمع البيانات والمعلومات عن العميل من المحيطين العملي والعائلي له، لمعرفة المستوى المعيشي وموارده المالية والمشاكل المالية التي يعانيها، ومستواه الاجتماعي وسجل أعماله التي قام بها وماضيه مع المصرف ومع الغير وسابق تصرفاته مع المصارف الأخرى. ويتم ذلك عن طريق الاتصال بالمنشأة والعاملين بها، وبمورديها والمصارف التي سبق للعميل المقترح التعامل معها.

2- القدرة Capacity : وتعني باختصار قدرة العميل على تحقيق الدخل وبالتالي قدرته على سداد القرض والالتزام بدفع الفوائد والمصروفات والعمولات. ... ومعيار القدرة أحد أهم المعايير التي تؤثر في

---

* يطلق على كل من الشخصية و القدرة و رأس المال و الضمانات والظروف الاقتصادية بنظام5C'S أو نظام credit 'CS five (conditions -collateral-capacity-capital-character).

[1] - حمزة محمود الزبيدي، **إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني**، مرجع سابق، ص 148.

مقدار المخاطر التي يتعرض لها المصرف عند منح الائتمان. وعليه لابد للمصرف عند دراسة هذا المعيار من التعرف على الخبرة الماضية للعميل المقترض وتفاصيل مركزه المالي، وتعاملاته المصرفية السابقة سواء مع نفس المصرف أو أية مصارف أخرى. ويمكن الوقوف على الكثير من التفاصيل التي تساعد متخذ القرار الائتماني من خلال استقراء العديد من المؤشرات التي تعكسها القوائم المالية الخاصة بالمقترض. فكلما كانت نتائج دراسة هذا الجانب إيجابية زاد اطمئنان متخذ القرار إلى قدرة المقترض محل الدراسة على سداد القرض المطلوب وفق الشروط المقترحة للقرض وفي مواعيد السداد التي سيتم الاتفاق عليها.

3- رأس المال Capital: يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الائتماني، وعنصراً أساسياً من عناصر تقليل المخاطر الائتمانية باعتباره يمثل ملاءة العميل المقترض وقدرة حقوق ملكيته على تغطية القرض الممنوح له، فهو بمثابة الضمان الإضافي في حال فشل العميل في التسديد. هذا وتشير الدراسات المتخصصة في التحليل الائتماني إلى أن قدرة العميل على سداد التزاماته بشكل عام تعتمد في الجزء الأكبر منها على قيمة رأس المال الذي يملكه، إذ كلما كان رأس المال كبيراً انخفضت المخاطر الائتمانية والعكس صحيح في ذلك، فرأس مال العميل يمثل قوته المالية. ويرتبط هذا العنصر بمصادر التمويل الذاتية أو الداخلية للمنشأة والتي تشمل كل من رأس المال المستثمر والاحتياطيات المكونة والأرباح المحتجزة. حيث إنه لابد أن يكون هناك تناسب بين مصادر التمويل للعميل المقترح الذاتية وبين الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية.

4- الضمان:Collateral يقصد بالضمان مجموعة الأصول التي يضعها العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل الحصول على القرض، ولا يجوز للعميل التصرف في الأصل المرهون، فهذا الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان. كما يمكن أن يكون الضمان مملوكاً لشخص آخر وافق أن يكون ضامناً للعميل. وعموماً فإن هناك العديد من الآراء تتفق على أن الضمان لا يمثل الأسبقية الأولى في اتخاذ القرار الائتماني، أي عدم جواز منح القروض بمجرد توفر ضمانات يرى المصرف المقترض أنها كافية. إنما الضمان بصفة عامة تفرضه مبررات موضوعية ومنطقية تعكسها دراسة طلب القرض، مثلاً كأن يرى متخذ القرار الائتماني أنه يمكن اتخاذ قرار بمنح الائتمان إنما هناك بعض الثغرات القائمة أو المتوقعة التي يمكن تلافيها بتقديم ضمان عيني أو شخصي، أي الضمان هنا يقلل من مساحة المخاطر الائتمانية المصاحبة لقرار منح الائتمان ومن ثم يُطلب من المقترض المقترح تقديم ضمانات بعينها.[1]

5- الظروف المحيطة conditions: يجب على الباحث الائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان على النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل

[1] - حمزة محمودالزبيدي، مرجع سابق ،ص 149

المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديراً، حيث تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي. أما الظروف الخاصة فهي ترتبط بالنشاط الخاص الذي يمارسه العميل، مثل الحصة السوقية لمنتجات المشروع أو خدماته التي يقدمها، شكل المنافسة، دورة حياة المنتج أو الخدمة التي يقدمها العميل، موقع المشروع من دورة حياته بمعنى هل هو في مرحلة التقديم أو الولادة، أوفي مرحلة النمو، أوفي مرحلة الاستقرار، أوفي مرحلة الانحدار. ..

ونخلص إلى أن الدراسة المتعمقة لهذه المعايير مجتمعة يمكن أن تقدم صورة واضحة عن وضع العميل طالب القرض أو الائتمان ومركزه الائتماني، إلا أن هذه المعايير تتفاوت في أهميتها النسبية فهناك بعض المراجع تميل إلى التركيز على المعايير الثلاثة الأولى كما ينظر إلى الضمان على أنه أقل هذه المعايير أهمية. كما أنه من الطبيعي ألا تستوفي جميع المعايير الخمسة أعلاه الحد الأمثل لها فالضعف في أحد المعايير يمكن أن يعوض بقوة المعيار الآخر على أن تكون الدراسة التي أجريت لهذه المعايير الخمسة بشكل كامل ومتوازن.

ثانيا: نموذج الائتمان المعروف ب 5P,S[1]:

وهي تعني بأن هناك خمسة عناصر أساسية واجبة الدراسة تبدأ جميعها بالحرف P باللغة الإنجليزية وهي

1- **نوع العميل People** : وهي نفس المعيار الوارد في النموذج السابق يتعلق بشخصية العميل

2- **القدرة على السداد Payment**: وهي نفس المعيار السابق الوارد في النموذج السابق ويتعلق بالقدرة على السداد .

3- **الغرض من الائتمان Purpose** : وهي تعني المجالات أو الأنشطة التي تستثمر فيها الأموال المقترضة ومدى توافقه مع سياسة البنك ومع قدرات وخبرات العميل ومقوماته الائتمانية إلى جانب مدى مناسبة حجم ومبلغ التسهيل ونوعه مع الغرض المطلوب منه

4- **الحماية Protection**: ويتم ذلك من خلال توفر الضمانات التي يقدمها المقترض من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسبيل في حالة عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته، مما يجعل من عملية الاقتراض آمنة وسليمة وبأقل مخاطر ممكنة.

5- **النظرة المستقبلية Perspective**: وهي تتعلق باستكشاف أبعاد حالة عدم التأكد التي تحيط بالائتمان ومستقبله ، أي استكشاف كل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية

[1]- علي عبد الله أحمد شاهين، ورقة بحثية بعنوان، **مدخل عملي لقياس مخاطر الائتمان المصرفي في البنوك التجارية في فلسطين** -دراسة تحليلية تطبيقية-، الجامعة الإسلامية-غزة، ابريل 2010، ص16،17

أو خارجية ، وبذلك فقد تتأثر السياسة الائتمانية للبنوك بمؤشرات الاقتصاد من معدل النمو العام إلى نسبة التضخم ومعدلات الفوائد .

ثالثـــا: نمـــوذج الائتمـــان المعـــروف ب PRISM: [1]

يعتبر هذا النموذج أحدث ما توصلت إليه الصناعة المصرفية في مجال التمويل الائتماني وقراءة مستقبل الائتمان وهو يعكس جوانب القوة لدى العميل وتساعد إدارة الائتمان على تشكيل أداة قياس يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر والقدرة على السداد وهي تتكون من خمسة حروف تعبر كل منها عن معيـــــار معـــــين وهـــــي

1- **التصور: Perspective**:ويقصد به الإحاطة الكاملة بمخاطر الائتمان والعوائد المنتظر تحقيقها منه الائتمان بمعنى القدرة على تحديد المخاطر والعوائد المحيطة بالعميل والإستراتيجيات المتعلقة بالتشغيل والتمويل التي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم .

2- **القدرة على السداد Repayment** : ويقصد به قدرة العميل على تسديد القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها وذلك من خلال تحديد نوعية مصدر السداد المرتبطة بالقدرة التشغيلية للعمليات عن توليد التدفقات النقدية التي يتم استخدامها لتسديد التزاماته .

3- **الغاية من الائتمان Intention or Purpose**: ويقصد به تحديد الغاية من الائتمان المقدم للعميل والتي تشكل الأساس لدراسة القطاع الموجه إليه الائتمان .

4- **الضمانات Safeguards**: ويقصد به تحديد الضمانات المقدمة للبنك والتي تشكل عنصر الأمان في حالة إخفاق المقترض عن السداد وقد يكون داخلية، حيث تعتمد على قوة المركز المالي للعميل، بالإضافة إلى ما يتم وضعة من شروط في عقد الائتمان لضمان السداد.

5- الإدارة Management: وهي تركز على تحليل النشاط الإداري للعميل و يشتمل على:

- **العمليات:** حيث يتم التعرف على أسلوب العميل في إدارة أعماله وأسلوبه في إدارة الائتمان، ومدى تنوع منتجاته.

- **الإدارة :** حيث يتم الوقوف على الهيكل التنظيمي للعميل والسيرة الذاتية لمدراء الأقسام وقدرة الإدارة على تنظيم العمل والسير به نحو النجاح والنمو

المطلـــب الثـــاني: تقـــدير و تقيـــيم مخـــاطر الائتمـــان:

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض، يتوقع دائما الحصول على مدا خيل مستقبلية كبيرة، مع وضع احتمال عدم تحصيل تلك المداخل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين عن الدفع، لذلك فهو يقوم بتقدير وتقييم خطر عدم الدفع مسبقا. وذلك باستعماله لطرق ووسائل متعددة، ونحاول توضيح أهم الطرق المستعملة بكثرة من طرف البنوك وهي:

[1] – علي عبد الله أحمد شاهين، مرجع سابق ص 16,15

-طريقـــة النســـب الماليـــة

- طريقة التحليل المالي

الفرع الأول : طريقة النسب المالية:

تعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم على منح القروض للمنظمات، إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة واستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها، ومدى قدرتها على توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء التزاماتها ،وبالتالي يتم استنتاج نقاط قوتها وضعفها، والتي تساعدها على تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا[1].

و أول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الانتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلى الميزانية المالية، ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعين من التحليل[2]، تحليل مالي عام ويهدف إلى استخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة، وتحليل خاص هدفه الوصول إلى دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض ،ويعتمد في تحليله هذا على دراسة النسب المالية التي تقوم بإظهار العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي[3]، وتقدم على سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

أولا: النسب الخاصة بقروض الاستغلال: عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الاستغلال يجد نفسه مجبرا على دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض، ومن أجل ذلك فهو يقوم باستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان، ومن بين هذه النسب ما يلي:

1- نسب التوازن المالي، ويتم حساب رأس المال العامل واحتياجات رأسمال العامل والخزينة ؛

2- نسب الدوران وتتكون من ثلاثة نسب هي: دوران المخزون، سرعة دوران الزبائن وسرعة دوران المورد؛

3- نسبة السيولة العامة.

ثانيا- النسب الخاصة بقروض الاستثمار: عندما يقوم البنك بمنح القروض لتمويل الاستثمارات، فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة، وبالتالي فهو يتعرض إلى مخاطر أخرى تختلف عما

---

[1] -كمال رزيق، **تسيير المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية**، مداخلة مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع حول إدارة المخاطر و اقتصاد المعرفة، كلية العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة اليرموك، الأردن، يومي16 -17أفريل2007،ص5

2- الطاهر لطرش ،**تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،2001، ص 146.

[3]- Michel Mathieu , **léxploitation bancaire et le risque de crédit** , **ed la revue banquet**, paris , 1995, p165

هو عليه في قروض الاستغلال، لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض، ومن أهم هذه النسب هي:

1- التمويل الذاتي؛

2- التمويل الذاتي/ديون الاستثمار لأجل؛

3- نسبة المديونية؛

4- التقييم المالي للمشروع الاستثماري، وهذا من خلال الطرق التالية:[1]

5- طريقة صافي القيمة الحالية VAN

6- طريقة معدل العائد الداخلي TRI

7- طريقة فترة الاسترداد PR

8- طريقة مؤشر الربحية IP.

الفرع الثاني: طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:

هي آلية للتنقيط، تعتمد على التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من تقدير الملاءة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو للتنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها وظهرت هذه التقنية لتصنيف الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي، وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي، وهي اليوم معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات: محللين ،منظمات قرض وخبراء محاسبين[2].

1 - حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة على التحليل التميزي، والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح انطلاقا من مجموعة من المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان، أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا، ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمي إليها، وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

- تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة؛
- استعمال نتائج التحليل على كل طالب قرض جديد.

- **حالة القروض الموجهة للمنظمات:** يتم تقسيم المنظمات إلى مجموعتين: مجموعة تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة، ومجموعة أخرى تحتوي على المنظمات التي لها ملاءة غير جيدة، وفقا للمعايير التالية[3]:

---

[1]- Axelle la Badie, olivier rousseau, **crédit management Gère le risque client**, ed économia, Paris 1996, p173

[2]- Michel Mathieu , **léxploitation bancaire et le risque de crédit** , ed la revue banque, paris , 1995, p165

[3]- I Bid, P176

- تاريخ تأسيس المنظمة؛
- أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة؛
- مرد ودية المنظمة خلال سنوات متتالية؛
- رقم أعمالها المحقق؛
- نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها؛
- رأسمالها العامل؛
- طبيعة نشاطها.

المطلب الثالث: طرق قياس المخاطر الائتمانية:

نهدف من خلال هذا المطلب إلى تقديم عرض تفصيلي لكل من المنهج المعياري و منهج التصنيف الداخلي و كذا سنقوم بعرض مبسط للمنهجين التمييزي و التجريبي.

الفرع الأول: المنهج المعياري:

تعتبر الطريقة المعيارية المستخدمة من أجل قياس مخاطر الائتمان هي الأبسط لاحتساب متطلبات رأس المال، حيث يستعمل هذا النوع من المناهج في المصارف التي تمارس أنشطة معقدة و التي تتضمن تصنيفا أدق لمخاطرها.[1]

و أهم ما جاءت به الاتفاقية الجديدة هو تعديل طريقة ترجيح أوزان المخاطر المعمولة بها في اتفاقية 1988 م إذ يعتمد هذا الأسلوب على ترجيح الأصول بأوزان المخاطر وفقا لنوع التسهيل و التقييم الائتماني من طرف مؤسسات تقييم خارجية (وكالات التصنيف الخارجي)*. و لتطبيق هذا الأسلوب يتطلب إتباع الخطوات التالية:

1- **تبويب الأصول:** تقوم هذه الطريقة على تقسيم المخاطر الائتمانية الى فئات حيث يتم تبويب الأصول وفقا لنوع الجهة المقترضة على النحو الآتي:

- الحكومات و البنوك المركزية؛
- الحكومات غير المركزية ووحدات الحكم المحلي ؛
- البنوك ؛
- بنوك التنمية ؛
- الشركات؛

1- تماني محمود محمّد الزعابي ،**تطوير نموذج لاحتساب متطلبات رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي و البنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة**، مذكرة ماجستير، الجامعة الإسلامية غزة ،2008، ص 67.

* - من أشهر وكالات التصنيف الخارجي ذات الشهرة العالمية الوكالات الأمريكية: Moody's و هي وكالة ورثت اسمها من الخبير المالي John Moody's الذي نشر أول مقالة أو دليل خاص بتقنية التصنيف عام 1909 حيث أنشئت هذه الوكالة عام 1913، وكالة Fitch و هي ثالث وكالة أمريكية من حيث المكانة أسست عام 1922، و وكالة Standard & Poor's و التي انطلقت سنة 1924.

- عملاء التجزئة ؛
- قروض الرهن العقاري ؛
- مؤسسات تتعامل في الأوراق المالية ؛
- قروض لأغراض سكنية.

2 – **ترجيح الأصول بأوزان المخاطر:** يتم ترجيح القروض بأوزان المخاطر البسيطة تبعا للتقييم الائتماني للعميل و حسب تبويب التسهيل، و تتراوح أوزان المخاطر (0 بالمائة ،20 بالمائة ،50 بالمائة ،100 بالمائة ،150 بالمائة) و فيما يلي ملخص أوزان المخاطر في الجدول التالي:

الجدول رقم (01) : أوزان الترجيح وفق المنهج المعياري – بازل الثانية .

المدين	إلى AAA AA–	+A إلى A–	إلى+BBB BBB–	إلى BB+ BB–	+B إلى B–	أقل من – B	غير خاضع للتقييم
الحكومات و البنوك المركزية	%0	%20	%50	%100	%100	%150	%100
مؤسسات القطاع العام بخلاف الحكومة المركزية (*PSE)	تقدر أوزان مخاطر المطالبات على مؤسسات القطاع العام طبقا للخيار 1 أو الخيار 2 للمطالبات على المصارف. و إذا اختير الخيار 2 يجري تطبيقه دون إجراء المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل						
بنوك التنمية المتعددة (MDB) **	تعالج حسب الخيار 2 للمطالبات على المصارف و لكن بدون إجراء المعاملة التفضيلية للمطالبات قصيرة الأجل. إذ يطبق الترجيح 0 بالمائة على مطالبات مصارف (MDB) التي تتمتع بتصنيف مرتفع (Highly – Rated) و التي تفي بمعايير اللجنة.						

* – Public Sector Entities :PSE

** – Multinational Development Banks :MD

البنوك	الخيار 1	%20	%50	%100	%100	%100	%150	%100
	الخيار 2	%20	%50	%50	%100	%100	%150	%50
	المطالبات أقل من 3 شهور	%20	%20	%20	%50	%50	%150	%20
المؤسسات التي تتعامل بالأوراق المالية	تعالج مثلما تعالج المطالبات على المصارف بشرط أن تخضع لرقابة متطلبات كفاية رأسمال القائمة على أساس المخاطر. و خلاف ذلك فإنها تعالج بنفس الطريقة التي تعالج بها المطالبات على الشركات.							
المؤسسات	%100	%150	%150	%100	%100	%50	%20	
محافظ التجزئة	حددت اللجنة وزن مخاطر للمطالبات التي تدخل ضمن هذه المحفظة ب 75 بالمائة							
قروض العقارات السكنية	حددت اللجنة وزن مخاطر للقروض المضمونة بالكامل برهن عقار سكني ب 35 بالمائة سواء كان المقترض هو الذي يشغله أو كان مؤجرا. و قد يطلب من البنوك أن تزيد من تلك الأوزان التفضيلية وفقا لما تقتضيه الحاجة.							
قروض العقارات التجارية	100 بالمائة باستثناء الأسواق المتقدمة و بعد موافقة البنك المركزي يسمح بتخفيض الوزن إلى 50 بالمائة إذا كان العقار المرهون بقيمة مرتفعة.							
القروض التي مضى موعد استحقاقها	حددت اللجنة وزن مخاطر 150 بالمائة اذا كانت المخصصات المحددة أقل من 20 بالمائة من رصيد الدين القائم، و 100%عندما تكون المخصصات المحددة لا تقل عن 20 بالمائة من رصيد الدين القائم، و وزن المخاطر 100 بالمائة و يمكن خفضه الى 50 بالمائة بعد موافقة المراقب عندما تكون المخصصات المحددة لا							

	تقل عن 50 بالمائة من رصيد الدين القائم.
الأصول الأخرى	الوزن النمطي للمخاطر 100 بالمائة

المصدر: فاطمة بن شنة، **إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية .للمصارف الجزائرية–** ، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة،2009 ص53

من خلال الجدول السابق تجدر الإشارة إلى النقاط التالية[1]:

- يقوم وزن المخاطر على أساس التصنيف الائتماني الخارجي للمصرف ذاته
- يتم منح وزن مخاطر للبنوك المنشأة في دولة معينة وزنا أقل بدرجة واحدة من وزن مخاطر الممنوحة لحكومات تلك الدولة.

تقدير أوزان المخاطر وفق هذا المنهج يعني أنه في حالة ما إذا كان المقترض جهة سيادية و قدم له البنك المقرض تمويلا قدره 100 مليون دولار و هي مصنفة عند مرتبة AAA إلى – AA فانه ستتم معاملة هذا الأصل (القرض) على أنه خال من مخاطر الائتمان، و أن البنك المقرض لن يطلب أي رأسمال مقابل ذلك. و لكن إذا كان تصنيف الجهة السيادية عند مرتبة BB إلى –B، فان القرض المقدم سيتطلب حماية رأس المال بنسبة 100 بالمائة. بمعنى أن البنك سيحتفظ بنسبة 4 بالمائة من رأس المال من الأصل ،4 مليون دولار (رأس المال الأساسي)، و بنسبة 8 بالمائة أي 8 مليون دولار لإجمالي رأس المال و هذا نظير المخاطر المرتبطة بالأصل.

أما إذا كان تصنيف المقترض عند أقل من –B فان احتساب متطلبات رأس المال للأصل الناشئ 100 مليون دولار سيعامل على أنه * 150 مليون دولار، و عليه ستكون متطلبات رأسمال نظير مخاطره هي 8 بالمائة من 150 مليون دولار.[2]

3– إمكانية تخفيف المخاطر:

يمكن تخفيف مخاطر الائتمان بالعديد من الأساليب بشرط أن تكون موثقة مستنديا و ملزمة قانونا و تتمثل في: الضمانات و كفالات أطراف أخرى و المقاصة (Netting)، و يأتي تفصيلها كما يلي:

أ– الضـــــــــــمانات:

و قد حدد المنهج المعياري أنواع معينة على سبيل الحصر لهذه الضمانات، و التي لن يتسنى اعتبار

[1] – تهاني محمود الزعابي، مرجع سابق، ص 69.

[2] – نفس المرجع ، ص 69.

كثير من الضمانات الأخرى لدى البنوك وسائل لتخفيف المخاطر، و بالتالي سترتفع مخاطر الائتمان بالبنوك و يتم استخدام هذا الأسلوب بإحدى الطريقتين الآتيتين[1]:

- **الطريقة البسيطة:**

يتم بموجب هذه الطريقة تخفيض أوزان المخاطر للعميل بالوزن المرجح للضمان، وفقا لنوع الضمان والشروط المحددة له و التي يلزم فيها ما يلي:

- ألا تقل مدة الاحتفاظ بالضمان عن مدة القرض؛
- أن يتم إعادة تقييم الضمانات بصفة دورية و بما لا يقل عن مرة كل ستة أشهر.
- أن يتم ترجيح الجزء المغطى من القرض بوزن المخاطر الخاص بالضمان، في حين يرجح الجزء غير المغطى بوزن مخاطر العميل. و أيا كان لابد ألا يقل وزن المخاطر للجزء المغطى من القرض عن 20 بالمائة كحد أدنى، و يستثنى من هذه النسبة ما يلي:
  - الضمانات التي تؤدي إلى تخفيض وزن مخاطر الدين إلى 0 بالمائة مثل الضمانات النقدية و الأوراق المالية الحكومية؛
  - إذا كان القرض و الضمان من ذات العملة، و كان الضمان أصول نقدية أو أوراق مالية حكومية أو لهيئات حكومية ذات وزن مخاطر 0 بالمائة؛

أنواع الضمانات التي يمكن استخدامها في هذه الطريقة:

تشتمل الطريقة البسيطة على الضمانات الآتية[2]:

- النقدية (الودائع التي في حوزة البنك المقرض).
- الذهب و المعادن النفيسة.
- الأوراق المالية المقيمة من مؤسسة تقييم خارجية بشرط أن لا يقل التقييم عن –BBB.
- الأوراق المالية التي ليس لها تقييم من خلال مؤسسة تقييم خارجية و تتوفر فيها شروط خاصة.
- الأوراق المالية المدرجة بالمؤشر الرئيسي للبورصة.
- وثائق صناديق الاستثمارات.

- **الطريقة الشاملة:**

بموجب هذه الطريقة يقوم البنك بتعديل قيمة المبلغ المعرض للمخاطر حتى يعكس تأثير قيمة الضمان، وذلك باستخدام ما يسمى بتقليص قيمة (Haircuts) كلا من القرض و الضمان لمراعاة التقلبات المستقبلية الممكنة في قيمة كل منهم، و ذلك باستخدام المعادلة التالية[1]:

---

[1] – طارق الله خان، حبيب أحمد، **إدارة المخاطر تحليل قضايا في الصناعة المالية الإسلامية**، ط 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، جدة، السعودية، 2003 ، ص ص 109 -110

2 - Basel Committee on Banking Supervision, "**The New Bazel Capital Accord**", Consultative Document, "Bank for International Settlements, Bazel, Switzerland, January 2001, p17.

. $E^* = \max \{ 0; [E \times (1 + D_e) - S (1 - D_S - D_{FX})] \}$ قيمة التعرض بعد تخفيف مخاطر الائتمان: E^* : حيث

E : القيمة المحاسبية للتعرض ؛

De : المقدار المناسب للتعرض ؛

S : قيمة الضمان المقبوض ؛

Ds : مقدار التخفيض المناسب للضمان ؛

Dfx : فروق العملة إذا كان القرض و الضمانة من عملتين مختلفتين لمراعاة تقلبات أسعار الصرف.

أنواع الضمانات التي يمكن استخدامها في هذه الطريقة:

- كل الضمانات الواردة بالطريقة البسيطة ؛
- الأوراق المالية **غير المدرجة** بالمؤشر الرئيسي للبورصة و لكن مسجلة بالبورصة ؛
- صناديق الاستثمار التي تتضمن الأوراق المالية في البند السابق؛
- يمكن أن يكون تاريخ استحقاق الضمانة قبل تاريخ استحقاق القرض، كما أنه يتعين إعادة تقييم يومي للضمانات.

هناك طريقتين لاحتساب نسبة تقليص القيمة ال Haircuts هما:

❖ **طريقة التخفيضات الرقابية المعيارية:** نسبة ال Haircuts القياسية محددة من قبل لجنة بازل أو سلطة الرقابة الوطنية، و هي تمثل ما سيتم اقتطاعه من الضمان و الجزء المتبقي يمكن استخدامه لتخفيف المخطر الائتماني، و تختلف الطريقة وفقا للتقييم و نوع الأوراق المالية و الجهة المصدرة لهذه الأوراق (حكومات أو مصدرين آخرين) و وفقا للمدة المتبقية.

❖ **طريقة التخفيضات الداخلية:** نسبة ال Haircuts تقدر ذاتيا، حيث يتم استخدام مثل هذه التقديرات من قبل المصرف فيما يخص تقلبات سعر السوق بشرط موافقة البنك المركزي بعد استيفاء معايير كمية و نوعية معينة. و الجدول التالي يوضح التقديرات المعيارية الرقابية:

الجدول رقم: (02) التقديرات الرقابية المعيارية .

تصنيف الإصدار لسندات الدين	الاستحقاق المتبقي	المقترضين السياديين	مقترضين آخرون
AAA إلى A1 / AA–	أقل من 1 سنة	%0.5	%1
	1 سنة > 5 سنوات	%2	%4

1 - CBCB, op-cit, p28.

	< من 5 سنوات	%4	%8
BBB– / إلى+A A3/A2	أقل من 1 سنة	%1	%2
	1 سنة > 5 سنوات	%3	%6
	< من 5 سنوات	%6	%12
BB– إلى+BB		%15	
أسهم مدرجة بالمؤشر الرئيسي للبورصة			%15
أسهم أخرى مدرجة في أسواق مالية معروفة			%25
OPCVM / FCPF			
النقدية بنفس العملة			%0
مخاطر سعر الصرف بين التعرض و الضمانات			%0

المصدر: فاطمة بن شنة، إدارة المخاطر الائتمانية و دورها في الحد من القروض المتعثرة – دراسة تطبيقية .للمصارف الجزائرية– ، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،2009 ص 56

و يمكن التوضيح أكثر من خلال المثال التالي: قرض مقدر ب 100000 أورو مدة استحقاقه 3 سنوات ،صادر عن مؤسسة عمومية تعتبرها سلطة الرقابة الوطنية كمقترض سيادي في تعاملها مع القطاع المصرفي ،تصنيف الائتمان هو +A ، الصفقة مصحوبة بضمان مالي في شكل سندات الخزينة العمومية مصنفة ب AAA مقدرة ب 65000 أورو.

الأصل المرجح بمخاطر الائتمان قبل التخفيف APR=100000*20%=20000

الأصل المرجح بمخاطر الإتمان بعد التخفيف E*=(100000

E*=103000–63050=39950

APR=39950*20%=7990

ثانيا- الكفالات:

تساعد الكفالات الضمانات في تحسين جودة الائتمان، حيث تشكل الكفالات التجارية أهمية بالغة في أدوات السيطرة على مخاطر الائتمان في المصارف.[1] و تقتصر الكفالات على الوحدات الحكومية و البنوك المركزية و وحدات الحكم المحلي و أي جهة أخرى وزن المخاطر بها 20 بالمائة أو أقل. و ألا يزيد وزن المخاطر للضامن عن المدين، و يتم ترجيح الجزء المغطى بوزن المخاطر الخاص بالضامن بينما يرجح الجزء غير المغطى بوزن مخاطر العميل، الأمر الذي يتطلب ضرورة فحص تقييم الضامن قبل قبول الضمانة.

ثالثا – : المقاصة

هي تقنية معروفة في أسواق التمويل، حيث تهدف إلى إضفاء الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، وذلك بتخفيض احتمالات التعثر و تترك بصمتها في هندسة مخاطر سعر الصرف بتسهيل تصفية صفقة مع الطرف المقابل بالانتقال من الوضعية القصيرة إلى الوضعية الطويلة أو بالعكس حتى الوصول إلى رصيد يكون المستحق على البنك متعرض صافي. و من هنا تنشأ عدة اعتبارات عند المقاصة من بينها أجال الدينين، العملات و الأدوات المالية التي ارتبطت بنشوء الالتزامين، و لهذا قد تضمن عملية المقاصة تخفيض قيمة أحد الدينين أو كلاهما، إضافة إلى بيع و مقايضة إجمالي الدينين. و تتيح هذه التقنية التخفيض الصفري، عدا عكس ذلك يكون في حالة تغير سعر الصرف لاختلاف العملة، و هذا مرهون بتوفير البنك[2]:

- تهيئة أسس قانونية متينة تثبت أن المقاصة صالحة في كافة القطاعات الاختصاصية بغض النظر عن حالة تعثر المدين ؛
- الحصول في أي لحظة على معلومات عن المركز المالي عن العميل ؛
- الإشراف و مراقبة الضمانة ؛
- الإشراف و مراقبة المتعرضات المعنية على أساس صافي.

الفرع الثاني: منهج التصنيف الداخلي IRB:

يعتبر هذا المنهج من الأساليب المتقدمة لقياس المخاطر و يتطلب الحصول على موافقة البنك المركزي قبل التطبيق و الالتزام بحد أدنى من المتطلبات التي تتمثل في: دقة البيانات، أنظمة القياس، الرقابة الداخلية، دقة نتائج الإفصاح، إلا أنه في حالة تطبيق هذه الأساليب لا يمكن التراجع عنها و الرجوع للأسلوب المعياري. و تعتمد هذه الأساليب على التقديرات الذاتية للبنوك في قياس مكونات المخطر في حالة استخدام المنهج المتقدم أو بمساعدة السلطات الإشرافية بغرض الوصول إلى الأوزان

1- طارق الله خان، حبيب أحمد، مرجع سابق، ص153.

2- حمزة طيي ،**البنوك التجارية الجزائرية و تحديات اتفاقية بازل الثانية – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري**، جامعة عمار الثلجي، الأغواط ،2006- 2007، ص93.

الترجيحية لمخاطر الأصول، و من ثم احتساب رأس المال الواجب الاحتفاظ به في حالة استخدام المنهج الأساسي.

1- تعريف التعرضات:

يتعين على البنوك في إطار منهج IRB أن تقوم بتصنيف التعرضات إلى فئات واسعة من الأصول لمختلف خصائص مخاطر الائتمان، و يختلف كل منها بخصائص ضمنية حيث يكون التصنيف كالآتي[1]:

أ- **تعريف تعرض الشركات:** هي التزامات الديون التي تكبدها الشركات من جراء إنشائها لإدارة الأصول المادية. و يتميز تعرض الشركة بأن مصدر السداد يكون على أساس العمليات الجارية للمقترض، و ليس على أساس التدفق النقدي للمشروع أو للممتلكات. كما يشمل هذا التعريف أيضا مؤسسات القطاع العمومي التي لم تستوف خصائص المطالبات على المؤسسات السيادية الموضحة أدناه. و ضمن هذه الفئة من الشركات تشمل على خمس فئات فرعية متخصصة في التمويل: تمويل المشاريع؛ تمويل المواد؛ تمويل المنتجات؛ الأملاك العقارية ذات دخل؛ العقارات ذات مخاطر عالية.

تعريف تعرض المقترضين السياديين: تشمل هذه الفئة على جميع التعرضات للمقترضين الذين يتم معالجتهم كمؤسسات سيادية في إطار المنهج المعياري. و تتضمن كذلك على الدول ذات السيادة (بنوكها المركزية) و بعض المؤسسات العمومية التي تعتبر كمقترض سيادي في المنهج المعياري، و بنوك التنمية المتعددة (BMD) التي تفي بمعايير الترجيح 0 بالمائة في المنهج المعياري. إضافة إلى كل من بنك التسويات الدولي ،صندوق النقد الدولي، البنك المركزي الأوروبي و الجماعات الأوروبية التي تعطى لها ترجيح 0 بالمائة.

ج- **تعريف تعرضات البنوك:** تغطي هذه البنوك و المؤسسات المالية، كما تشمل أيضا تعرض البنوك على المطالبات المحلية لمؤسسات القطاع العمومي التي يتم معالجتها كمطالبات على البنوك في المنهج المعياري. إضافة إلى بنوك التنمية متعددة الأطراف التي لا تفي بالمعايير اللازمة لترجيح 0 بالمائة في المنهج المعياري.

د- **تعريف تعرضات عملاء التجزئة:** ترتبط تعرضات عملاء التجزئة بالأفراد و المؤسسات الصغيرة حيث لا تتخطى المخاطر فيها المليون أورو. و هي تشمل على الائتمان المتجدد، و الرهون العقارية و غيرها من أشكال الائتمان للأفراد.

[1]- Bazel committee on Banking Supervision, "**The New Bazel Capital Accord**", op-cit, pp 32.

هـ- **تعريف تعرضات حقوق الملكية:** هذه التعرضات هي محددة بحسب مضمون الأسهم، و تشمل على فوائد الملكية المباشرة و غير المباشرة، سواء مع أو بدون حقوق التصويت في الشركات.

2 - حساب الترجيحات:

يتم حساب متطلبات رأس المال حسب منهج التصنيف الداخلي وفق معادلات رياضية* و ضعتها لجنة بازل حيث تستخدم فيها المتغيرات الأربعة و التي يتم توضيحها فيما بعد كأساس لحساب متطلبات رأس المال.

يعتمد استخراج الأصول المرجحة للمخاطر على تقديرات كل من: **M, EAD, LGD, PD** و ذلك لتعرض معين. و المعادلات لحساب الأصول المرجحة للمخاطر هي كما يلي[1]:

$$\mathbf{RWA = K \times EAD \times 12.5}$$

حيث **K** يتم الحصول عليه بالصيغة التالية:

$$K=LGDX[N[(1-R)^{-0.5} \times G(PD) + \left(\frac{R}{1-R}\right)^{0.5} + G(0.999] - PD\ ] \times \left[\frac{1+(M-25)\times b(PD)}{1-15\times b(PD)}\right]$$

G( ) هي دالة التوزيع التراكمي التي تتبع القانون الطبيعي العكسي.

N( ) هي دالة التوزيع التراكمي التي تتبع القانون الطبيعي المعياري.

b(PD) تحسب بالشكل التالي:

$$\mathbf{b(PD) = [0.11852 - 0.05478 \times \ln(PD)]^2}$$

و يعبر عن معامل الارتباط بالشكل التالي:

$$\mathbf{R = 0.12 \times \left(\frac{1-e^{-0.5\times PD}}{1-e^{-50}}\right) + 0.24 \left(\frac{1-e^{-50\times PD}}{1-e^{-50}}\right)}$$

يصف هذا المعامل الحساسية المجملة للمحفظة، كلما كان معامل الارتباط منخفضا إلا و كان رأس المال المطلوب منخفضا. و بالنسبة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يتراوح رقم أعمالها ما بين 5 و 50 مليون أورو، يكون معامل الارتباط كالتالي:

$$\mathbf{R = 0.12 \times \left(\frac{1-e^{-0.5\times PD}}{1-e^{-50}}\right) + 0.24 \left(\frac{1-e^{-50\times PD}}{1-e^{-50}}\right) - 0.04 \left[\frac{(S-5)}{45}\right] 1-}$$

S: هو رقم الأعمال السنوي للمؤسسة المعبر عنه بالمليون أورو.

---

* - وضعت لجنة بازل لكل نوع من التعرضات المعادلات الرياضية خاصة به لحساب متطلبات رأس المال، و لهذا سنقتصر في هذه الدراسة على المعادلات الخاصة بتعرضات المؤسسات باعتبار أن اللجنة وضعت نفس المعادلات لكل من المؤسسات و البنوك و المؤسسات السيادية.

1 - Bazel committee on Banking Supervision, "**International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**", op-cit, p 60.

يقوم كل من المنهجين على أربعة مفاهيم أساسية كمحددات لمخاطر الائتمان و هي: احتمال التعثر (PD) probability of Default ، قيمة الخسائر الناجمة عن التعثر Losses Given Default (LGD) ، القرض عند التعثر Exposure at Default (EAD) و تاريخ الاستحقاق الفعلي Effective Maturity ($M_{aturity}$). ففي المنهج الأساسي يقوم البنك بتقدير احتمال التعثر ذاتيا، أما المحددات الأخرى تحددها اللجنة ،في حين يختلف المنهج المتقدم عن المنهج السابق في أنه أكثر تعقيدا عند التطبيق. فاعتماد هذا النوع من الطرق يكون من اختصاص المؤسسات ذات الخبرة المعترف بها من السلطات الإشرافية في إدارة المخاطر، حيث ينبغي للبنك أو المؤسسة الائتمانية أن تقوم بتقدير كل المعالم و المحددات الأربعة ذاتيا. و يأتي وصف هذه المفاهيم في إطار المنهجين كالآتي:

– احتمال التعثر : probability of Default (PD)

يتم عن طريقه قياس مدى احتمالية عدم قدرة المقترض على السداد لالتزاماته خلال فترة زمنية معينة ،سواء اتبع منهج التصنيف الأساسي أو المتقدم فانه يجب عليه تقدير هذا الاحتمال باستخدام التصنيف الداخلي للبنك بالاعتماد على البيانات التاريخية للتعثر . و ترى اللجنة أهمية أخذ العناصر التالية لكل عميل، و التي عليها يتم بناء تحديد احتمالية الفشل:

– التحليل المالي، التحليلات المتعلقة بالصناعة، درجة الجدارة المحددة خارجيا، تحديد قيمة الشركة، الإدارة ،شروط التسهيل، اعتبارات أخرى يرى البنك ضرورتها و التي لا تقتصر فقط على العميل بل على العملية التي يتم تمويلها.

و قد حددت لجنة بازل احتمال التعثر على أن يتم تقديره داخل كل فئة من فئات المخاطر لمدة سنة واحدة ،و الحد الأدنى للتعثر ب 0.03 بالمائة.[1]

– الخسائر الناجمة عن التعثر :Losses Given Default (LGD)

و هو معدل الخسارة عند وقوع حالة التعثر ،حيث يتم عن طريق هذا المعدل قياس حجم الخسائر التي سيتعرض لها البنك عند تعثر المدين عن السداد. و في إطار منهج التصنيف الداخلي الأساسي يمكن التمييز بين نوعين من القروض:

- قروض بدون ضمان: لقياس الجزء من القرض الذي لن يتسنى استرداده في حالة تعثر العميل بالنسبة للأسلوب الأساسي تحدد لها نسب ثابتة كالآتي[2]:

1 - Bazel committee on Banking Supervision, **''The Internal Rating – Based Approach''**, Consultative Document, Supporting Document to the New Bazel Capital Accord, ''Bank for International Settlements, Bazel, Switzerland, January 2001, p 15.

2 - Bazel committee on Banking Supervision, "**International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**", op-cit, p 67.

- جميع القروض الرئيسية (senior) للشركات و البنوك و المؤسسات ذات السيادة و التي هي بدون ضمان تحدد لها نسبة LGD ب 45 بالمائة؛
- جميع القروض المشتركة (subordinated) للشركات و البنوك و المؤسسات ذات السيادة و التي هي بدون ضمان تحدد لها نسبة LGD ب 75 بالمائة.

قروض بضمان: يتميز منهج التصنيف الداخلي الأساسي بإضافة أنواع أخرى من الضمانات لم تكن موجودة في النهج المعياري و هي[1]:

- القروض التجارية؛
- القروض التجارية و السكنية؛
- الضمانات الأخرى التي يتقبلها المراقبين (السلطات الرقابية Supervisors).

- قيمة القرض عند التعثر : Exposure at Default (EAD)

و هي قيمة القرض المستحق على المقترض عند وقوع حالة التعثر، أو هي الخسارة الفعلية عند وقوع التعثر. و حسب هذا المنهج فقد حددت لجنة بازل عملية المقاصة بين القرض و الضمانات بنفس الطريقة المعتمدة في المنهج المعياري و ذلك بالنسبة لأصول الميزانية، أما بالنسبة لأصول خارج الميزانية فان الالتزامات المصرح بها و غير المستخدمة تضرب في معامل تحويل كما يلي[2]:

- 50 بالمائة بالنسبة للالتزامات أقل من سنة واحدة؛
- 20 بالمائة بالنسبة للالتزامات أكبر من سنة؛

لكن في المنهج المتقدم فان البنك يقوم بتقدير قيمة القرض عند التعثر ذاتيا، أما فيما يخص معاملات التحويل يستخدم المعاملات الخاصة به ماعدا معامل التحويل 100 بالمائة.

- تاريخ الاستحقاق: Effective Maturity (M)

و هو تاريخ استحقاق القرض، أو بعبارة أخرى هو المهلة الممنوحة للمقترض للوفاء بالتزاماته.[3] فحسب المنهج الأساسي فان البنك يستعمل تاريخ استحقاق محدد من قبل اللجنة 2.5 سنوات.[1]

---

1 - Samia ASSAM, **BALE II** : **Les Nouvelle Approches pour La Gestion de Risque de Crédit**, Diplôme Supérieur des Etudes Bancaires, Ecole Supérieur de Banque, Alger, Octobre 2007, p 59.

2 - Samia ASSAM, Samia ASSAM, **BALE II Les Nouvelle Approches pour La Gestion de Risque de Crédit**, Diplôme Supérieur des Etudes Bancaires, Ecole Supérieur de Banque, Alger, Octobre 2007, p 61.

3 - Touka Fattoum, **Le Risque de Crédit et la Rentabilité Bancaire**, HEC Finance, Mai 2007. Memoireonline.free.fr/12/07/764/le-risque-de-credit-et-la-rentabilite-bancaire.html Le :15/12/2014, 11 :16.

في المنهج المتقدم يتم تحديد تاريخ الاستحقاق لكل مقترض، و يجوز للسلطات الإشرافية أن تعفي البنوك من هذا الشرط بالنسبة للعملاء الصغار الذين رقم أعمالهم و مجموع أصولهم هو أقل من 500 مليون أورو بتاريخ استحقاق معياري ب 2.5 سنوات. أما بالنسبة للمقترضين الآخرين فتاريخ الاستحقاق الفعلي يحسب كالأتي[2]:

$$M = \frac{\sum_{n=1}^{\infty} t \times CF_t}{\sum_{n=1}^{\infty} CF_t}$$

CF_t : مبلغ التدفقات النقدية (المبلغ الأصلي، الفوائد و الرسوم

t: الزمن، **n**: عدد السنوات المتبقية الواجبة الأداء (الاسمية).

مفهوم الخسارة المتوقعة Expected Losses:

و هي الخسارة التي يتوقع المصرف حدوثها مثل توقع عدم الوفاء بالدين في محفظة قروض الشركات، و عادة ما يتحوط البنك من هذه الخسائر بتشكيل مخصصات. و تعتمد في حسابها على المتغيرات التالية لكل مقترض:

- متوسط احتمال التعثر (PD)؛
- قيمة القرض عند التعثر (EAD)؛
- الخسائر الناجمة عن التعثر (LGD).

و تقاس الخسائر المتوقعة للمؤسسات و المصارف و المؤسسات السيادية وفقا للمعادلة التالية:

EL = PD * LGD * EAD

يمكن إبراز الفرق بين كل من الطريقتين في مدى اعتماد البنك على تقديراته الداخلية للمتغيرات الأربعة الأساسية المستخدمة في نماذج قياس مخاطر الائتمان في الجدول التالي:

الجدول رقم (03) : أوجه الاختلاف بين التصنيف الداخلي الأساسي و التصنيف الداخلي المتقدم

المتغير	المنهج الأساسي **IRBF**	المنهج المتقدم **IRBA**

1 - Bazel committee on Banking Supervision, "**International Convergence of Capital Measurement and Capital Standards**", June 2004,
p 68.

2 - Bazel committee on Banking Supervision,", op-cit, p 68

احتمال التعثر (PD)	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية.	تحسبها البنوك بناء على تقدياتها الذاتية.
الخسائر الناجمة عن التعثر (LGD)	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل.	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية.
قيمة القرض عند التعثر (EAD)	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل.	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية.
تاريخ الاستحقاق (M)	قيم احترازية معدة من قبل لجنة بازل أو يقررها البنك المركزي.	تحسبها البنوك بناء على تقديراتها الذاتية.

المصدر: حفيان جهاد إدارة المخاطر الائتمانية في البنوك التجارية، مذكرة تخرج ماستر في العلوم المالية، جامعة قاصدي مرباح، ص35

من خلال الجدول السابق يمكننا أن نستنتج أن الطريقة الأساسية تعطي للبنوك إمكانية تقدير مخاطر عملائها ا بشكل جزئي، أما الطريقة المتقدمة فإنها تعطي الحرية الكاملة للبنك في وضع تقديراته الخاصة لمخاطرها.

و فيما يخص إمكانية تطبيق هذه المقررات في بعض البنوك العربية فإنها تشكل تحديا جديدا بسبب[1]:

- غياب شركات التصنيف الائتماني الداخلي الأمر الذي يحد من إمكانية الاستفادة من الأوزان التفضيلية لعملائها الحاصلين على تصنيف ائتماني مرتفع؛
- الحاجة إلى الارتقاء بمهارات العاملين في البنوك لتتوافق مع متطلبات المعيار الجديد ؛
- عدم فعالية إدارة المخاطر في البنوك خاصة الصغيرة بسبب استحداث إدارتها؛
- الافتقار إلى وجود تصنيف داخلي في العديد من المصارف؛
- الافتقار إلى الموارد المؤهلة من أجل تلبية احتياجات الاستثمار و المتعددة نسبيا في مجال التكنولوجيا و إدارة المخاطر و جمع المعلومات؛
- عدم إمكانية تطبيق التعليمات الواردة في الدعامة الثالثة و هو مراقبة السوق ضمن قواعد الشفافية و انضباط السوق ؛

1-هاني محمود الزعابي، ، **تطوير نموذج لاحتساب متطلبات رأس المال للمصارف الإسلامية في إطار مقررات لجنة بازل دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي العربي و البنك الإسلامي الفلسطيني بقطاع غزة** ، مرجع سابق، ص ص 74-75.

كما يقصد إدارة العملية الائتمانية كيفية اتخاذ القرار الائتماني على مختلف المستويات الإدارية والتنظيمية هذه السياسة تتضمن المعايير والتوجيهات العامة التي يتعين على أجهزة الائتمان بالفروع الالتزام بها لتجنب المخاطر الائتمانية.[1]

لذا وبشكل عام تركز إدارة الائتمان أيضا على نوعين من المناهج يتم من خلالهما تحليل الائتمان لتحديد درجة المخاطر نوضحهما بشكل مبسط كمايلي :

أ. **المنهج الأول : ويعرف بـ " المنهج التمييزي**" ويقوم على فكرة تقويم العملاء وأخذ فكرة عامة عن شخصيتهم وحالتهم الاجتماعية ومدى مصداقيتهم، وتحديد الهدف من طلب الائتمان ونوع النشاط الممول وطبيعة الضمان المقدم وتركز إدارة الائتمان على دراسة إمكانية العميل ورغبته في سدا د قيمة القرض مع الفوائد في تاريخ الاستحقاق وذلك بالوقوف على الملاءة المالية له .

ب. **المنهج الثاني: ويعرف بـ "المنهج التجريبي** " بعد التأكد من شخصية المقترض وملاءته المالية وتوافق الضمانات المقدمة مع حجم الائتمان يتم بعد ذلك إعطاء نقطة أو وزن لكل مقياس على أن يتطابق مع الأوزان المحددة من طرف إدارة الائتمان.

إن تحليل المخاطر والتنبؤ بها مسبقا يسمح لإدارة الائتمان التحكم فيها وتخفيف حدتها وتجنب آثارها على الجهاز المصرفي وعموما تتمحور أهداف إدارة المخاطر من خلال من المنهج التمييزي و التجريبي إلى التأكد من:

- إجمالي المخاطر المحتملة الحدوث ؛
- تركز المخاطر ؛
- قياس المخاطر ؛
- مراقبة المخاطر بالتحكم فيها و إعداد التقارير وفقا للقواعد القانونية .

1- محمد كمال خليل الحمزاوي ،**اقتصاديات الائتمان المصرفي**، الطبعة الثانية، منشأة المعارف، الإسكندرية ،2000 ،ص38.

- **المبحث الثالث: طبيعة القروض المصرفية المتعثرة وأثارها:**
- التعثر عموما هو حادث عرضي مفاجئ نتيجة ظهور عائق غريب فيخل بالتوازن ويفقد القدرة على الحركة وهو بالتالي يختلف عن السقوط والتحطم والانهيار ونفس المفهوم ينطبق على القروض المتعثرة التي تعتبر حالة خاصة تظهر من خلال عدة مؤشرات وتؤدي إلى جملة من الآثار.
- **المطلب الأول: مفهوم القروض المتعثرة ومراحلها:** في هذا المطلب سوف نتطرق إلى مفهوم القروض المتعثرة و مفهوم التعثر المالي بالإضافة إلى أنواع التعثر ومراحل التعثر القروض.
- **أولا: مفهوم القروض المتعثرة**

تختلف تسمية القروض المتعثرة من بنك لآخر فهي تسمي الديون المجمدة، الديون الراكدة، الديون العالقة الصعبة، والديون الحرجة، الديون المشكوك في تحصيلها[1]، وأيا كانت التسمية التي تطلق عليها فيمكن تعريفها كما يلي: تنقسم ديون البنوك إلى ثلاثة أنواع[2]

1. **ديون عادية:** لا يواجه البنك أية مشاكل في استردادها و هذه الديون يطلق عليها عادة ديون جيدة أو منتظمة

2. **ديون معدومة:** وهي الديون التي استنفذ البنك بشأنها كافة وسائل المطالبة فضلا عن كافة الإجراءات القانونية الممكنة وتعذر عليه استردادها ولكنه يظل يتابع المدينين فيها لسدادها في حالة ظهور إي أموال.
3. **ديون متعثرة:** وهي تقف وسطا بين ديون البنك العادية و المعدومة.
4. وقبل أن نسال عن مفهوم الدين المتعثر، لابد أن نشير إلى أن التعثر المالي له أثار سلبية على كافة الأطراف سواء كان المدين آو المشروع المقترض أو الدائن المقرض الذي منح القرض، هذا فضلا عن الجهات الحكومية التي سوف تتأثر إيراداتها نتيجة الخسائر التي يتعرض لها المشروع مثل الضرائب و التأمينات الاجتماعية – هذا بالإضافة إلى الأطراف الأخرى الغير المباشرة و التي لها علاقة بالمشروع مثل الموردين و الموزعين وغيرهم

و لان يمكننا أن نسال ما الدين المتعثر يعني مصطلح التعثر في اللغة (كبا) هو التعرض لشيء يخل بالتوازن، وهو مجرد حادث عرضي مفاجئ نتيجة لظهور عائق غريب في مجرى طريق المسيرة ولعل

[1] – فريد راغب النجار ، **إدارة الائتمان والقروض المصرفية المتعثرة** ، مرجع سابق، ص67.

[2] – خالد أمين عبد الله، **في الرقابة التدقيق والتوزيع، للنشر وائل دار البنوك**، ص 46.1998 الأولى طبعة عمان،

مقولة *عمر بن الخطاب *أمير المؤمنين رضي الله عنه وأرضاه: " **لو بغلة عثرت في أرض العراق لخشيت أن أسأل عنها لما لم أمهد لها الطريق**" هي أفضل دليل على ذلك، وعلى وضوح وأبعاد مفهوم التعثر[1].

يمكن تعريف الدين المشكوك في تحصيله أو الدين المتعثر بأنه الدين الذي يقدر البنك إسناد إلى المركز المالي للعميل، ضمانات الدين وإمكانية سداده، أنه على درجة من الخطورة لا يتسنى معها تحصيله خلال فترة معقولة مع احتمال استهلاكه كله أو بعضه. القرض المتعثر هو القرض الذي لا يقوم المقترض بتسديده وفقا للجداول السداد المتفق عليها لفترة معينة تتعدى ستة أشهر في اغلب الأحوال، مما يعكس عدم قدرته على السداد مع مماطلته في تزويد المصرف بالمعلومات والمستندات المطلوبة منه [2]

كما يرى البعض إن الدين يعتبر متعثر متى توقف المدين عن دفع الالتزامات المستحقة عليه في مواعيدها مما يضطر البنك لاتخاذ الإجراءات القانونية ضده.[3]

وتعرف التسهيلات الائتمانية المتعثرة بأنها التسهيلات الائتمانية التي تتعدى احتمالات عدم استردادها نسبة 51 % كما يمكن تعريفها بأنها: كافة التسهيلات الائتمانية التي حصل عليها العميل ولم يقم بسدادها في موعدها، فيتحول الدين من تسهيلات ائتمانية جارية إلى أرصدة مدينة متوقفة، وبمرور الوقت تصبح دينا متعثرا. [4]

ويعرف التعثر المالي بأنه مواجهة المنشاة لظروف طارئة غير متوقعة تؤدي إلى عدم قدرتها على توليد مردود اقتصادي أو فائض نشاط يكفي لسداد التزاماتها في الأجل القصير[5]

وتعرف القروض المتعثرة بأنها قروض عجز فيها المقترضون عن سداها في تواريخ الاستحقاق أما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترضون الوفاء بالتزاماته بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت به[6]

1- محسن أحمد الخضري، **الديون المتعثرة(الظاهرة، الأسباب، العلاج)**، ايتراك للنشر والتوزيع ،القاهرة،1997،ص.31.

2 -د.زياد رمضان، محفوظ جودة، **إدارة مخاطر الائتمان، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات**، القاهرة، مصر 2008،ص333

3-خضير حسن خضير جيرة الله، **الديون المتعثرة بين مطرقة البنوك وسندات الركود** المؤتمر العلمي الثاني لقسم الاقتصاد و التجارة الخارجية بعنوان مستقبل النظام الاقتصادي العالمي في ضوء التطورات المعاصرة ،كلية التجارة و إدارة الإعمال جامعة حلوان ،4 ماي 2004، ص 9.

4- إيهاب عز الدين نديم، **الآثار الاقتصادية لمشاكل التسهيلات المصرفية في البنوك التجارية في مصر و كيفية مواجهتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة، قسم اقتصاد جامعة عين الشمس ، ص 126.

5-سلام عماد صلاح، **البنوك العربية والكفاءة الاستثمارية**، مجلة المصارف العربية، أتحاذ المصارف العربية، بيروت، 2004. ص 174.

6-أحمد غنيم، **الديون المتعثرة والاقتصاد الهارب، قراءة في واقع ووقائع أزمة2001** ، الإسكندرية، 2001، ص 13.

وتعرف القروض الغير العاملة بأنها القروض التي لم تعد تحقق للبنك إيرادات من فوائد، أو القروض التي يجدا لبنك نفسه مضطرا لجدولتها بما يتفق و الأوضاع الحالية للمقترض.

ويعرف القرض المتعثر أو غير العامل بأنه القرض الذي تتعرض اتفاقية دفعه بين البنك و المفترض إلى مخالفات أساسية ينتج عنها عدم القدرة على تحصيل إقساط و فوائد القرض مما يمكن القول أن هناك احتمالات لخسارة البنك [1].

ويرى البعض الأخر من وجهة نظره اقتصادية انه يقصد بالمشروعات المتعثرة تلك المشروعات التي لا يكفي دخلها لتغطية نفقاتها كما يعني تلك المشروعات التي يقل فيها معدل العائد على الاستثمارات بتكلفتها الدفترية عن تكلفة رأس المال، ويعد المشروع متعثرا أذا لم يتمكن من مقابلة التزاماته المستحقة على الرغم من زيادة أصوله عن خصومه وهو ما يعرف بأزمة السيولة [2].

وهذا ويذهب رأي أخر لتحديد مفهوم الديون المتعثرة بأنها تلك الديون التي لا تدار عائد بمعنى أنها تلك الديون التي يتقرر عدم إضافة العوائد المحتسبة عليها لإيرادات البنك وإنما تجنب في حسابات مستقلة، ويتم تحديد الديون التي لا تدر عائدا من خلال دراسة تفصيلية موضوعية لكل دين على حدة تشمل تحليلا لكافة المقومات الائتمانية للعميل و الكفيل بحيث تسفر الدراسة عن اعتبار هذا الدين غير منتظم، ومن م يتم تكوين مخصصات له وتجنيب عوائد في حسابات هامشية ولا تضاف لإيرادات البنك ،وبناء على ذلك وانطلاقا من هذا المفهوم فانه يمكن اعتبار الديون التي لا تدر عائدا هي بالتالي ديون متعثرة [3].

ومما سبق نستطيع أن نخرج بمفهوم عام للتعثر حيث يمكننا القول بان[4]:

1. **المفهوم المصرفي للتعثر:** وهو مواجهة المشروع لملابسات ذاتية وخارجية تؤدي إلى عدم قدرته على توليد مردود مالي أو فائض نقدي من عائد النشاط يكفي لسداد التزاماته وبصفة خاصة الالتزام قصير الأجل، وعدم قدرتها عل تغطية هذه الالتزامات سواء من مصادر ذاتية أو من مصادر خارجية أيضا.
2. **المفهوم القانوني للتعثر:** هو عدم كفاية أموال المدين للوفاء بالتزاماته وديونه المستحقة الأداء.
3. **المفهوم الاقتصادي للتعثر:** هو عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات المستحقة بالرغم من زيادة الأصول عن الخصوم.

ثانيا: أنواع التعثر المالي

1-علي العوضي، **الديون المتعثرة تسويتها وتجنبها**، المكتبة المصرفية، القاهرة، 2004، ص 7.

2-نجيب رحيل سالم البرعصي، **معالجة ظاهرة القروض المتعثرة لدى المصارف التجارية العامة الليبية**، رسالة دكتوراه، تخصص المصارف، كلية العلوم المالية و المصرفية ،الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية ،عمان الأردن، 2005، ص 53.

3 محمد حسين حنفي احمد، **انعكاس مخاطر الائتمان المصرفي بالبنوك التجارية على توجيه النشاط الاقتصادي في مصر**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة قسم الاقتصاد ،جامعة عين الشمس، القاهرة، 2004، ص 75.

4-عبد الكريم محمد عبد الحميد، **التعثر المصرفي في ج م ع ووسائل المعالجة** ، مجلة المصارف العربية، اتحاد المصارف العربية، بيروت، 1998، ص 17.

تتباين وجهات نظر المهتمين بظاهرة الفشل في تحديد نوعه، إلا أن الإجماع يشير إلى أن للفشل الأنواع التالية[1]:

1- **التعثر المالي الفني:**

وهو عسر مالي بسيط وفي هذه الحالة لا تستطيع المؤسسة مواجهة الالتزامات المرتبة عليها في مواعيدها المقررة ولكن تستطيع الوفاء بذلك في حال إعطائها الوقت الكافي للتصرف كبيع بعض الأصول أو غير ذلك، ويمكن للمؤسسة التغلب على هذا النوع بإعادة ترتيب الاستثمارات في موجوداتها وتصفية ما يمكن الاستغناء عنه، أو الاحتفاظ بنقد عالي أو جدولة بعض الديون حسب إمكانياتها للسداد.

2- **التعثر المالي الحقيقي:**

وهو أشد خطورة من النوع الأول وهنا لا تستطيع المؤسسة الوفاء بالالتزامات المترتبة عليها حتى ولو أعطيت الوقت الكافي وباعت الأصول وقد تؤدي هذه المرحلة إلى استيلاء الدائنين على الشركة والإشراف عليها أو تصفيتها وفي ذلك انتهاء لحياة المؤسسة هناك ما يدعو إلى تغيير نشاطه إلا إذا كان متعثرا لأي سبب كان.

ثالثا: مراحل التعثر:

يعتبر تعثر القرض المرحلة النهائية التي يصل فيه العميل إلى حالة التعثر وعدم قدرته على سداد الدين المستحق، بل إن تعثر العميل يمر بمجموعة من المراحل التي تصبح فيها المؤسسة أو المروع متوقفة عن السداد تماما، والتي يجب دراستها بشكل جيد للتعامل مع المشروع المتعثر، وهذه المراحل يمكن انجازها كما يلي[2]:

- مرحلة انخفاض معدل السيولة بالمشروع؛
- مرحلة انخفاض رأس المال العامل بالمشروع؛
- مرحلة ظهور عسر مالي مؤقت بالمشروع؛
- مرحلة استمرار العسر المالي بالمشروع أي معاناة المشروع من العسر المالي الدائم.

وسيتم تناول هذه المراحل بالدراسة والتحليل فيما يلي:

1 : مرحلة انخفاض معدل السيولة بالمشروع:

تحدث مظاهر انخفاض معدل السيولة بالمشروع خلال هذه المرحلة نتيجة للأسباب الآتية:

- قيام المشروع او المؤسسة بالاستثمار في أصول بطيئة الحركة وبمبالغ ضخمة؛

[1]-عبد الغفار حنفي، سمية قرياقص، **الأسواق والمؤسسات المالية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 117.

[2]- عبد الحميد صديق عبد البر، **أسباب ومراحل الديون المتعثرة وأثارها الاقتصادية وأساليب معالجتها محليا ودوليا**، مصر المعاصرة، العدد485، ص 141-144

- دخول المشروع في التزامات غير مخططة يؤدي سدادها إلى انخفاض السيولة؛
- بطء معدل دوران الأصول بالمشروع وأثارها السلبية على السيولة؛
- استخدام المشروع لأساليب إنتاج قديمة عديمة الكفاءة والفعالية مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والمبيعات ومن ثم انخفاض السيولة وكفاءة إدارة المبيعات والتحصيل؛
- الزيادة المستمرة في الطاقات الإنتاجية غير المستغلة مما يؤدي إلى انخفاض الإنتاج ومن ثم انخفاض السيولة؛
- الارتفاع المستمر في تكاليف تشغيل المشروع ومن ثم انخفاض المبيعات والسيولة.

تتفاعل العوامل السابقة مع بعضها البعض لتؤدي إلى المرحلة التالية والمتمثلة في :

2- مرحلة انخفاض رأس المال العامل بالمشروع:

تتمثل مظاهر انخفاض رأس المال العامل في المشروع فيما يلي[1]:

- الانخفاض المستمر في قدرة المشروع على تحقيق أرباح ملائمة ومن ثم انخفاض الأرباح من سنة إلى أخرى مقارنة بحجم الأموال المستثمرة فيه.
- الاعتماد المتزايد والمستمر للمشروع في التمويل على الاقتراض.
- الانخفاض المستمر في حجم أعمال المشروع وتصفية جانب من أصوله المتداولة

ولا شك أن تفاعل العوامل الأنفة الذكر فيما بينها وبين العوامل الناجمة عن انخفاض السيولة تؤدي إلى حدوث المرحلة الموالية والمتمثلة في ظهور العسر المالي المؤقت

الفرع الثالث : مرحلة ظهور عسر مالي مؤقت بالمشروع:

في الواقع مظاهر العسر المالي المؤقت بالمشروع تتمثل فيما يلي:

- حدوث اختلالات في الهيكل التمويلي وعدم قدرته على تمويل العمليات الجارية
- الانخفاض المستمر في رأس المال المشروع نتيجة لعدم تحقيق أرباح وزيادة ديونه، الزيادة المستمرة في حجم المخزون السعي الراكد بالمشروع وتضخمه إلى مستويات قياسية

مجموع تفاعل هذه العوامل فيما بينها وبين العوامل السابقة كانخفاض السيولة ورأس المال يؤدي إلى المرحلة الآتية والمتمثلة في : استمرار العسر المالي بالمشروع أي معاناة المشروع من العسر المالي الدائم.

3- مرحلة استمرار العسر المالي بالمشروع:

تتمثل مظاهر العسر المالي الدائم بالمشروع فيما يلي[2]:

---

[1] – حسين ذيب ، **فعالية نظم المعلومات المصرفية في تسيير حالات فشل الائتمان**، رسالة ماجستير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2012 ص115.

[2] – مفيد الظاهر، وآخرون، **العوامل المحددة لتعثر التسهيلات المصرفية في المصارف الفلسطينية**، مجلة جامعة النجاح للأبحاث(العلوم الإنسانية)، المجلد 21 (2)، ص 520.

- تحقيق المشروع لخسائر متتالية سنة بعد أخرى يؤدي إلى تراكم خسائره وزيادة ديونه.
- العجز المستمر للمشروع وعدم استطاعته سداد التزاماته سواء قصيرة أم طويلة الأجل.
- الانخفاض المستمر في القيمة السوقية للمشروع بحيث تصبح هذه القيمة أدنى من ديونه والتزاماته المتراكمة.
- عدم قدرة المشروع على سداد التزاماته وتوقفه عن السداد.

وفي الواقع تتفاعل العوامل السابقة فيما بينها لتؤدي إلى حدوث التعثر.

4- مرحلة معالجة الأزمة أو تصفية المشروع .

في هذه المرحلة يتم استدعاء عدد من الخبراء والمتخصصين لدراسة أسباب التعثر وعلاجها، سواء من خلال

عمليات الدمج، أو التصفية، أو إعادة الهيكلة، أو إعادة المشروع إلى مسيرته الطبيعية، وقدرته على النمو والتوسع وسداد التزاماته المستحقة بعد إعادة جدولتها بما يتناسب مع قدرته الجديدة على السداد[1]

5-مرحلة الفشل القانوني للمشروع. .

وفي هذه المرحلة ، لا يستطيع فيها المشروع التحكم في الفشل والعسر المالي الدائم، الأمر الذي يتطلب اتخاذ إجراءات أما للتوصل لحل معقول مع المؤسسة ودانيها خارج نطاق المحاكم والقضاء وهو الحل المفضل في معظم الأحيان، وأما اللجوء إلى اتخاذ الإجراءات القانونية لإعلان إفلاسه ومن تم التصفية .

6- **مرحلة الإفلاس:** تصبح المؤسسة غير قادرة على مواجهة الالتزامات المستحقة ،كما أن حقوق المساهمين تصبح غير كافية نظرا لوجود خسائر كبيرة متراكمة استهلكت حقوق المساهمين، الأمر الذي يتطلب تصفية المؤسسة أو إعادة التنظيم[2].

المطلب الثاني: أنواع القروض المصرفية المتعثرة:

للديون المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها وتقسيمها وفقا لعدة أسس على النحو الذي يظهره الشكل التالي

[1] - حسين ذيب ، مرجع سابق ، ص16.

[2] - زياد رمضان ، محمود جودة، مرجع سابق ص341.

الشكل رقم (01): يوضح أسس تصنيف الديون المتعثرة.

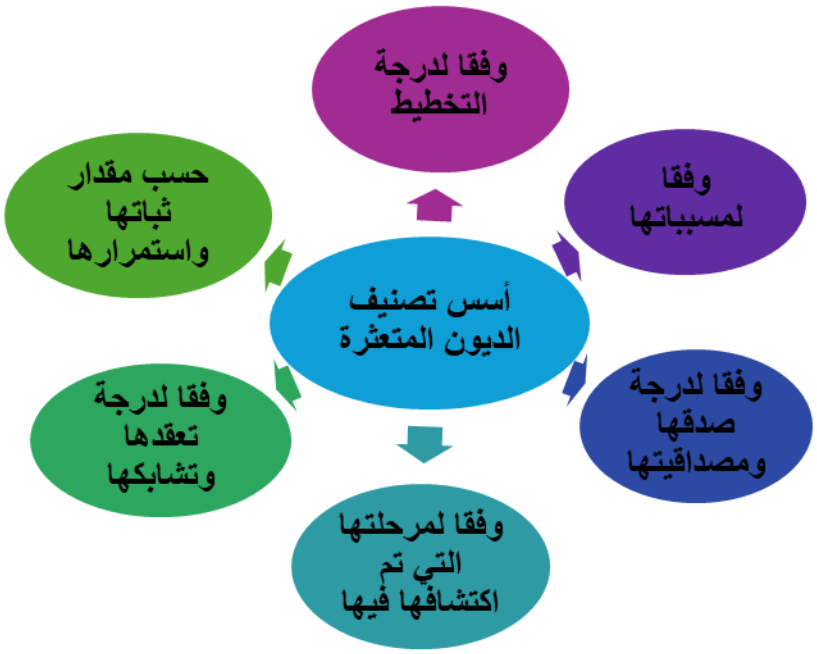

المصدر: محسن أحمد الخضيري – الديون المتعثرة – ، ص،60.

وهو ما يجعلنا نعرض لكل منها بشيء من الإيجاز:

أولا: تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط:

تنقسم الديون المتعثرة وفقا لهذا التصنيف إلى نوعين هما[1]:

1. ديون متعثرة مخططة مرحلية.

وهي ديون ذات طابع خاص معروفة مقدما ومتنبأ بها نتيجة حدوث فجوة متوقعة ما بين الاستخدامات والموارد، سواء كان ذلك في شكل زمني يرتبط بتوقيت حدوث التدفق الخارجي، ومدى قدرة المشروع على تغطية هذه الفجوات

2. ديون متعثرة عشوائية الحدوث.

وهي تلك الديون التي تحدث بشكل عارض حيث يفاجأ المشروع بحوادث يصعب التنبؤ بها أو التحكم فيها، والتي تؤدي إلى حدوث خسارة ضخمة وغير محتملة تصيب المشروع وتؤدي إلى اختلال موارده وإلى عدم قدرته على سداد التزاماته.

ثانيا: تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباته:

ووفقا لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة إلى قسمين أساسيين:

[1] – محسن احمد الخضيري، مرجع سابق، ص 62

1. الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية.

وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيها وسواء كان ذلك عن عمد أو عدم معرفة، أو عن عدم اهتمام والتي من بينها الآتي: [1]

- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع من ذاته؛
- عدم الالتزام بالتوقيتات المحددة بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الاستثماري واستغراقه وقتا أطول وعدم استكمال خطوط إنتاجه ووحداته المتكاملة التي تعتمد كل منها على الأخرى؛
- عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض، وإخفاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل وإظهار الأوضاع على غير حقيقتها؛
- استخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية؛
- المشاكل الإدارية والتخلف الإداري والفساد الإداري داخل المشروع، والذي ينجم
- عنه عدم التقيد بتعليمات البنك المانح للتمويل، وفقدان القدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

2. الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية :

3. وهذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية، وهذا النوع من الديون يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر ذاته.

ويمكن لنا أيضا أن نقسمها وفقا للجهة الخارجية التي تسببت في تعثر هذه الديون إلى الآتي[2]:

أ- ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للائتمان :

حيث كثيرا ما يسهم البنك الممول في إصابة عملائه بالتعثر نتيجة لـ:

- قصور الدراسات الائتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول؛
- سيطرة مفهوم الربحية المرتفعة على متخذي القرار بالبنك وتفضيلهم للمشروعات التي تعطي معدلا مرتفعا للربحية والتغاضي عن المخاطرة التي تكتنفها.

ب- ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجة أخرى مثل الظروف المحيطة:

وترجع هذه الديون في نشأتها أساسا إلى حدوث ظروف غير مواتية تتمثل في الآتي:

- حدوث حالة من حالات التوقف الاضطراري عن العمل نتيجة لاضطرابات عمالية أو فقدان مصادر الطاقة أو فقدان مصادر المواد الخام؛

---

[1]- وائل إبراهيم سليمان على موسى، **الديون المتعثرة المستحقة على قطاع الأعمال الخاص في مصر، تطويرها و تحليل اقتصادي لأثارها وبدائل تسويتها**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة ،قسم اقتصاد جامعة عين الشمس ،2004، ص 61

[2]- درشدي صالح، **التعثر المصرفي الظاهرة و الأسباب**، مجلة البنوك، العدد32يناير 2000، ص19.

– دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود أو الانكماش.

ثالثا: تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها

ووفقا لهذا الأساس يتم تقسيم أنواع الديون المتعثرة إلى نوعين أساسيين هما[1]:

1- ديون متعثرة وهمية خداعية.

وهي كثيرا ما يقوم بها بعض المستثمرين الأجانب حيث تقوم بعض الشركات متعددة الجنسيات والمغامرون الأجانب والعصابات الدولية بانتهاز فرص احتياج الدول النامية إلى عدد من المشروعات، وإقامة هذه المشروعات فيها للاستفادة من المزايا والإعفاءات والدعم المالي الذي تقدمه وتقوم هذه المشروعات باستنزاف رأس المال والعائد المحقق وتحويله في شكل أرباح إلى الخارج، وبعد انتهاء فترتي الدعم والإعفاء يقوم المستثمرين بإعلان تعثر المشروع وإفلاسه، وقد يزداد الوضع تفاقما عندما تقوم العصابات الدولية باستخدام المشروعات المقامة كغطاء وواجهة لتغطية نشاط إجرامي تقوم به.

2- ديون متعثرة حقيقية فعلية.

وهي تلك الديون التي تحدث فعلا نتيجة ليست عن عمد وتخطيط، بل ترجع إلى أسباب حقيقية وفعلية وكعارض للنشاط الاقتصادي الذي يمارسه العميل، ومن ثم يتم معالجتها بمعالجة هذه الأسباب.

رابعا: تصنيف الديون المتعثرة حسب معيار ثباتها واستمرارها

ووفقا لهذا الأساس يتم التفرقة بين نوعين من الديون المتعثرة هما:

- **الديون المتعثرة العارضة:** أي تلك التي تحدث بشكل عارض ونتيجة لممارسة النشاطية للمشروع ويسهل التغلب عليها نظرا لأن أسبابها عارضة وبسيطة.
- **الديون المتعثرة الدائمة:** وهي تلك الديون التي تتصل بأسباب هيكلية وبالتالي تأخذ وقتا طويلا في معالجتها لأنها تتطلب إصلاحا جذريا وهيكليا يحتاج إلى جهد كبير سواء في القيام به، أو في إقناع القائمين على المشروع باستخدامه أو قبوله كعلاج لحالة التعثر التي أصابت المشروع.

كما يمكن تصنيف الديون المتعثرة وفقا لهذا الأساس إلى نوعين أساسيين أيضا هما[2]:

1- ديون متعثرة متزايدة ذات طبيعة تراكمية: وهي تلك الديون التي تتزايد قيمتها عاما بعد أخر وتتراكم فوائدها ومصاريفها على أصل الدين لعجز المقترض عن سدادها، وعدم قدرة المقرض على تحصيل جانب منها وصعوبة وصوله إلى اتفاق لمعالجة حالة التعثر سواء مع العميل المقترض أو مع باقي الدائنين له، إلى حين يتم الوصول إلى اتفاق لتعويم العميل وسداد القرض أو تصفية وموجوداته فتتحول إلى النوع الثاني.

2- ديون متعثرة متناقصة القيمة:[1] وهي نوع من الديون التي تم الاتفاق مع العميل المقترض، وباقي الدائنين على جدولة سدادها، وأصبح العميل المقترض ملتزما ببرنامج السداد. ومن ثم أخذ إجمالي الدين

[1]– محسن احمد الخضيري، مرجع سابق، ص67.

[2]–علي العوضي، مرجع سابق، ص 8.

في التناقص فترة بعد أخرى حتى يتم الانتهاء من سداده، أو تتم تصفية العميل وبيع وموجوداته ومن ثم سداد جانب من الدين مع كل عملية بيع وإعدام الجزء المتبقي إذا لم تكفي موجودات العميل في سداد القرض.

خامسا: تصنيف الدين المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها.

ووفقا لهذا الأساس يتم تصنيف الديون المتعثرة إلى نوعين هما[2]:

1- ديون بسيطة سهلة التعامل معها: وهذا النوع عادة ما تكون قيمته ومبلغه بسيطا ومدته قصيرة، ويستخدم في تمويل قصير أو متوسط الأجل، أي القيام بعمليات الصيانة الدورية والتجديد. ولكن نتيجة لظروف عرضية طارئة ومؤقتة حدث له التعثر، ونظرا لبساطة أسبابها وآثارها يسهل علاجها والقضاء عليها، وتجنب المشروع مخاطرها وبالتالي استعادة حيويته ونشاطه بعد القضاء على هذه الظروف العارضة.

2- ديون متعثرة معقدة: هذا النوع من الديون المتعثرة يكون الغالب فيها أنها متعددة الأطراف خاصة من جانب المقرضين، أي أن الغالب عليها أنها قروض مشتركة، ولسبب أو لآخر تعثر العميل في سدادها، وأصبح كل مقرض يطالب باتخاذ إجراء معين ومحدد ضد العميل المقترض، ولكل منهم آراؤه واتجاهاته وما بينهم مصالح متعارضة ومبلغه ضخم وتفاصيله وشروطه متعددة ومختلفة وغير واضحة ومتداخلة، ونظرا لتداخل وتشابك أسبابها بنتائجها ومظاهرها بعواملها يتحول السبب فيها إلى نتيجة والعكس صحيح أيضا وبالتالي يصعب التعامل معها ويحتاج إلى خبرة ودراية كاملتين لدراستها دراسة علمية مستفيضة واقتراح العلاج لها.

سادسا: تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها

حيث يتم تصنيف الديون المتعثرة وفقا لهذا الأساس إلى الأنواع التالية[3]:

1- **دين متعثر أولي في مرحلة التكوين:** لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، وتأخذ بوادر غير محسوسة ولا تثير انتباه المقرضين، حيث أن مخاطرها لازالت أولية؛

2- **دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو:** حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة وملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها التي على المشروع؛

3- **دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج:** حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له، وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتنذر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل المشروع واستمراره وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيدا من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه؛

---

[1]- محسن احمد الخضيري، مرجع سبق، ص73.

[2] - مرجع السابق، ص74.

[3]-اشرف عبد المنعم إبراهيم، **الديون المتعثرة (تعريفها، أسبابها، علاجها)** ،ندوة بعنوان دور الائتمان المصرفي في تنشيط السوق، مركز بحوث و دراسات التجارة التجارة الخارجية، جامعة حلوان، 24مارس 1999، ص 12.

4- دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه: حيث يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين، أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو والتصور الذي اتفق عليه الدائنون.

وأيا ما كان فإن أي دين متعثر يقتضي مزيدا من اليقظة ومزيدا من الحيطة والحذر، لحماية البنك من حدوث مثل هذه الديون وهو ما يحتاج معه إلى فهم وضع البنك، وحتى تستطيع معالجة الديون المتعثرة بشكل سليم علينا أولا أن نقف على العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح هذه الديون، وبالتالي نضع أيدينا على موضع الخطر الذي أدى وتسبب في حدوث هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد الجهاز المصرفي، وتؤدي إلى هدر عنصر الثقة فيه.

المطلب الثالث : ميكانيزمات معالجة القروض المصرفية المتعثرة :

يوجد عدة أساليب لمعالجة القروض المتعثرة والتي تستخدمها إدارة الإئتمان وتختلف فيما بينها باختلاف الظروف الخاصة بالعميل واختلاف الأسباب التي أدت إلى تعثره ،ولذلك ارتأينا من خلال هذا المبحث التطرق إلى أسلوب الإنذار المبكر و والمعالجة المصرفية للقروض المتعثر وأخيرا استراتيجيات معالجة التعثر.

*** أسلوب الإنذار المبكر لمعالجة الديون المتعثرة.**

ويطلق عليه أسلوب الإنذار القبلي، ويكن التنبؤ والتعرف بهذه الأساليب على حالة القرض وهل هو في إحدى مراحل التعثر أو لا، ويعتمد هذا الأسلوب على الجوانب التالية:

1- التحليل المالي للعميل أو المشروع من خلال دراسة وتحليل النسب والمؤشرات المالية:

حيث تقوم البنوك بدراسة وتحليل النسب والمؤشرات المالية المختلفة كمستوى السيولة وحجم المبيعات وحجم الأرباح والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وتطور كل منهما للتأكد من سلامة الوضع المالي للعميل أو المركز المالي للشركة وقدرته على سداد التزاماته بمعنى ان دراسة النسب والمؤشرات المالية لا تتوقف على منح الائتمان

و إنما هي عملية مستمرة للتأكد من قدرة العميل على سداد التزاماته كل ذلك من خلال وجود نظام للمعلومات الائتمانية بالجهاز المصرفي ويتم دراستها وتحليلها والخروج بنتائج محددة، ومن ثم فالتحليل المالي يساهم في الكشف المبكر عن التعثر المصرفي حيث يلتزم العميل بتقديم بيانات بصفة دورية عن السيولة والقوائم المالية والمبيعات والأرباح والتدفقات النقدية الداخلة والخارجة وهو ما يوضح ويؤكد للبنك مدى قدرته على سداد التزاماته في المواعيد المحددة.

2-إنشاء نظام للمعلومات الائتمانية بالجهاز المصرفي:

الواقع انتظام المعلومات الائتمانية بالبنوك يعتبر مهم جدا حيث يساعد البنك على اتخاذ القرارات السليمة المبنية على أسس ومعلومات موضوعية كما يسمح للبنوك بموازنة قراراتها وتكيفها مع الظروف المختلفة، كما يمكن البنوك من معالجة التعثر المالي للعملاء بناء على معلومات سليمة ويقي البنك من

مخاطر التعثر. كما أن التحليل المالي يمكن البنوك من تقييم أداء وكفاءة وفعالية إدارة المشروع وذالك من خلال دراسة وتحليل[1]:

- هل القروض التي يحصل عليها المشروع اكبر من الطاقة الافتراضية للعميل؟
- هل يستخدم المشروع الأصول والآلات المتاحة بالكفاءة الملائمة وبنفس مستوى المشروعات المماثلة وهل تحقق إيرادات بنفس مستوى المشروعات المماثلة؟
- هل السياسة الائتمانية للمشروع سليمة وطبقا للقواعد المصرفية المتعارف عليها؟
- هل سياسة المخزون التي ينفذها المشروع سليمة وما هو حجم المخزون وقيمة الاستثمار فيه طبقا للقواعد المتعارف عليها؟
- هل أرباح المشروع تتناسب مع حجم الأصول والائتمان الممنوح مع الأرباح في المشروعات والأنشطة المماثلة؟

3- أساليب التحليل المالي غير التقليدية لمعالجة التعثر المصرفي: حيث هناك أكثر من أسلوب للتحليل المالي منها:

- من خلال دراسة الجدوى المتكاملة أو من خلال دراسة قوائم التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للمشروع.
- من خلال تحليل Z-Score Analysisz حيث يستخدم هذا التحليل في التنبؤ المبكر بحالات التعثر المالي.
- من خلال تحليل الميزانية النقدية التقديرية ويستخدم في التحليل والتخطيط للاقتراض والاستخدام الأمثل للسيولة بالشركة.
- أسلوب معالجة الديون المتعثرة بناء على بيانات ومعلومات مؤشرات الإنذار المبكر التي تظهر من التحليلات المختلفة التي تتم.

4-معالجة التعثر المصرفي (الديون المتعثرة) من خلال التنبؤ بسلوك العملاء المفترضين:

حيث أوضحت الدراسات وجود العديد من النماذج الرياضية الإحصائية التي استخدمت لتحديد مدى قدرة العملاء على سداد الديون في المستقبل حيث تستخدم تلك التنبؤات للعمل على عدم حدوث التعثر مستقبلا.

ومن أهم النماذج الرياضية الخاصة بالتنبؤ بسلوك المقترضين والتنبؤ بمدى قدرتهم على سداد الائتمان في المستقبل ومن أهم تلك الدراسات:

والواقع إن أسلوب مبادلة الديون أو التو ريق على المستوى العالمي قد تم تطبيقه منذ الكساد العالمي خلال الفترة 29-33 من القرن الماضي فمثلا:

- حصلت كل من فرنسا وانجلترا على قروضهم (ديونهم) من الدول المدينة بأسهم وسندات في الشركات والمشروعات بالدول المدينة.

[1] - عبد المطلب عبد الحميد ،مرجع سابق ، 133.

- أما بعد الحرب العالمية الثانية 1945 فقد فرضت الدول المنتصرة في الحرب على ألمانيا مبادلة الديون باسهم وسندات وأصول عقارية ألمانية.

ولتفعيل أسلوب توريق الديون من الضروري إن يساهم الجهاز المصرفي في هذا النظام خاصة مع المؤسسات والعملاء المتعثرين

5-أسلوب تطبيق نظام توريق الديون المتعثرة:

يمكن تطبيق هذا الأسلوب (نظام توريق الديون) عندما تكون هناك ديون مستحقة على بعض الشركات أو المؤسسات الاقتصادية وتكون تلك الشركات تمتلك أصول مادية ومعنوية ضمانا لما عليها من ديون ولديها إمكانيات تحقيق أرباح خلال الزمن الطويل إلا أنها خلال الزمن القصير لا تستطيع سداد أصل الدين أو فوائده ومن ثم فان توريق ديون تلك المؤسسات من خلال تحويل تلك الديون إلى سندات بمعدل فائدة مقبلة ولمدة تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات ويتم تداولها في البورصة بمعنى منح تلك المؤسسات فترة زمنية تستطيع خلالها زيادة نشاطها واستمرار إنتاجها وتوفير السيولة والأموال التي تمكنها من مواصلة الإنتاج ومن ثم تمكينها في المستقبل من سداد أصل الدين (السندات) [1].

كما إن هذا الأسلوب يمكن تطبيقه بالمؤسسات التي يتطلب نشاطها مبالغ نقدية ضخمة خاصة الاستثمار العقاري وهذا معناه تحويل قروض التمويل العقاري إلى سندات يتم تداولها في سوق الأوراق المالية.

أهم المخاطر الناشئة عن تطبيق التو ريق حيث يؤدي تطبيق نظام الديون إلى ظهور العديد من المخاطر من أهمها:

مخاطر ائتمانية – مخاطر الضمان- المخاطر الناجمة عن حالات الإفلاس –المخاطر الناجمة عن التقلب في أسعار الفائدة.

6-أسلوب معالجة الديون المتعثرة من خلال خلق شركة لإدارة الأصول: وشركة إدارة الأصول عبارة عن كيان (خاص/عام) توكل إليه عملية إعادة هيكلة الشركات المتعثرة وإدارة أصولها بأحد الأساليب الآتية:

- أسلوب بيع أصول الشركة المتعثرة لاستعادة جزء من الأصول بالاستيلاء أو التصفية
- أسلوب إعادة الجدولة(الشطب) أي حذف الأصل من الميزانية بالقيمة الدفترية.

ولنجاح شركة إدارة الأصول من الضروري أن يتوافر لها ما يلي:

- نسبة من الأسهم لزيادة كفاءتها وفاعليتها، إطار قانوني وتنظيمي كفء، وقد طبق هذا الأسلوب في دول شرق آسيا في كل من ماليزيا واندونيسيا وكوريا وتايلنديا والتي أسس بها مؤسسات مركزية لإعادة الهيكلة المالية. في بعض الدول تكون مؤسسات إعادة الهيكلة مركزية تقدم الخدمات منها ومعالجة المشاكل الضريبية.

كما أن هناك ضرورة أن تقوم شركات إدارة الأصول بفصل الأصول الجيدة للشركات المتعثرة عن الأصول الرديئة مع ضرورة اعتبار شركة إدارة الأصول أوعية ناقلة لتولي إدارة الأصول الرديئة مما يساهم في تسهيل عملية تقييم الأصول.

[1] – مرجع سابق، ص، 141.

والواقع أن عملية إعادة هيكلة العمليات التشغيلية (أي إعادة تأهيل الديون) والمركز المالي للعميل تتم بأحد أساليب وهي :

أ- إجراء مفاوضات بين البنك والعميل طبقا لشروط وقواعد محددة مسبقا.

ب- إعادة جدولة الدين من خلال التفاوض والاتفاق الودي بين البنك والعميل.

جـ- تصفية المشروع تحت إشراف القضاء.

7-الأسلوب الصيني لمعالجة الديون المتعثرة:

حيث تقوم السلطات والبنك المركزي بنقل الديون المتعثرة في محفظة البنوك إلى شركة إدارة الأصول وقد تم ذلك في معالجة الديون المتعثرة في الصين.

- نقل القروض التي منحها البنك المركزي للبنوك وحصلت عليها الشركات ولم تسددها إلى شركات إدارة الأصول بسعر فائدة 2.25% وقد تم التعامل مع 40% من الديون المتعثرة في الصين بهذا الأسلوب.
- قامت البنوك بشراء السندات التي تصدرها شركات إدارة الأصول والتي تضمنها وزارة المالية بفائدة 2.5% حيث تم التعامل مع 60% من الديون المتعثرة بهذا الأسلوب.

المطلب الرابع : المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة:

- هناك مجموعة من الإجراءات التي يتخذها البنك محاولة منه لمساعدة العميل لإعادة سير نشاطه، وبالتالي إخراجه من دائرة التعثر ويمكن عرض هذه الإجراءات كما يلي:

1- تقديم سياسات ترشيديه واستشارية:

قد يرى البعض بعدما توصل إليه من نتائج مما تقدم من خطوات دراسية وزيارات متبادلة بين البنك والعميل والتعمق في أسباب التعثر وتحليل نتائجها أن هناك إمكانية لاستمرار العميل في نشاطه، وذلك لتوفير العناصر الأساسية لنجاه المشروع مع احتياجها فقط لوضع سياسات ترشيديه لازمة لحالته المرضية، ويكون وفق الأساليب التالية[1]

- إعادة وضع النظم المحاسبية والرقابية الأزمة والتي يمكن الاعتماد عليها في إعداد القوائم المالية السليمة والتي تساعد على اتخاذ القرارات الصحيحة في وقتها المناسب
- التوصية والعمل لاستغلال الجزء الغير مستخدم من الطاقة الإنتاجية للتنسيق مع سياسات البيع والتسويق لإيجاد التناسق بينهما وتذليل جميع العقبات من إمام ذلك.
- ضرورة رفع الكفاءة العملية مما يؤدي إلى زيادة الإنتاج وتخفيض تكلفة الوحدة وتحسين الإنتاج وذلك عن طريق التدريب العملي والعلمي بالداخل والخارج[2]
- وضع سياسات جديدة في مجال البيع والتسويق لفتح نافذة جديدة

[1] – محمود السيد أبو الغيط اسماعيل ، **نماذج إدارة القروض المصرفية المتعثرة ، دراسة تحليلية لسياسات المصارف في ج م ع** ، رسالة دكتوراه ، غير منشورة ،كلية التجارة جامعة الزقازيق فرع بنها ، 2002 ، ص 194.

[2] – أشرف عبد المنعم إبراهيم ، **الديون المتعثرة (تعريفها ، أسبا ا ، علاجها) البنك المركزي** ، المعهد المصرفي ، 2003 ،ص 54 .

2-أسلوب تعويم العميل:

تعتبر عملية تعويم العميل من أول وأهم المراحل لمعالجة الديون المتعثرة وتتمثل في قيم البنك بإعطاء العميل فرصة لتحسين وضعه من خلال منحه فترة سماح يتم عن طريقها تأجيل سداد الدين وفوائده من سنة إلى ثلاث سنوات كما قد تتضمن عملية التعويم إما إعادة جدولة الدين أو التنازل عن الفوائد أو جزء منها أو التنازل عن نسبة من الدين و كل حالة من هاته الحالات تتوقف على حسب ظروف العميل التي تتناسب معه لتمكنه من المستقبل من معاودة نشاطه واستعادة قدرته على سداد الدين المتعثر ولاشك أن قيم البنك بتقديم قرض إضافي لتعويم العميل لا يكون إلا بعد الوصول إلى الآتي: [1]

- تحديد المشاكل المحيطة بالمقترض وكيفية التغلب عليها وقدرة إدارة المشروع على ذلك أو الحاجة إلى تعديل في الإدارة ليسمح بمواجهة المشاكل بطريقة إيجابية
- تقدير حجم القرض الإضافي اللازم بالدفع نشاط المقترض وإخراجه من أزمته
- تأمين مركز البنك حيال العميل وذلك بالتعجيل إتمام إجراءات رهن الضمانات لصالح البنك إذا لم يكن قد تم توثيقها بعد مراجعة الوثائق اللازمة للاطمئنان على سلامتها وتدعيمها إذا تطلب الأمر ذلك.

3-الجـدولة: إن الأساس في قرار إعادة جدولة القرض تكون في حالة تأكد من إن المقترض غير قادر على السداد وذلك لأسباب خارجة عن إرادته كما نجد عنده إمكانية كبيرة الاستئناف نشاطه وتحقيق أرباح تكفل سداد القروض ومن أهم قواعد جدولة الدين: [2]

- الاعتماد إلى حد كبير في تحديد شروط الجدولة على مدى صدق العميل وتجاوبه الصادق مع البنك في الوفاء بالتزاماته.
- جدولة أرصدة المديونية وفق لبرنامج زمني ومواعيد محددة مع تحديد الأقساط بما يتناسب ونشاط المقترض وقدراته المالية.
- على البنك الأخذ بعين الاعتبار التغيرات التي تطرأ مستقبلا والتي تؤثر على التدفقات النقدية للمقترض كتغير أسعار الصرف، أو تدخل الدولة.

4-رسملة الـدين: وهو يعني تحويل جزء من قروض البنك على المؤسسة إلى مساهمة في رأسماله، ويرى البعض أن رسملة القروض من الحلول ذات الإيجابيات بالأسباب التالية:

- تحسين الهيكل التمويلي للمؤسسة
- تخفيض أعباء القروض وفوائدها على المؤسسة المقترضة
- توفير المصاريف القضائية على البنك

[1] – عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق ،ص127.

[2] – هبال عادل: مرجع سابق، ص89.

في حين يرى البعض الأخر أن رسملة القرض تؤدي إلى تغير هيكل التمويل ففي الوقت الذي تحتاج فيه اغلب المشاريع إلى تمويل إضافي وهو الأمر الذي لا تتيحه عملية الرسملة.

5-تنازل البنك عن جزء من قروضه المتعثرة: إذ وصل البنك من خلال الدراسة والتحليل إلى قناعة تامة بعدم قدرة المقترض على تسديد كامل القروض المستحقة وفوائدها فإنه يلجأ إلى إعفاء المقترض من جزء من المبالغ المستحقة عليه في سبيل التوصل إلى تسوية مقبولة، وعدم إتباع الحلول القضائية بسبب طول الإجراءات وتعقيداتها أو بسبب ضعف إمكانية تحصيل المبالغ الكاملة، وتتم التسوية الودية وفق الأشكال الآتية:

- إعفاء المقترض من مبلغ معين مقابل قيامه بسداد المبلغ المتبقي من قيمة القرض دفعة وحدة،
- إعفاء المقترض من مبلغ معين مقابل قيامة بسداد جزاء من المبلغ المتبقي من القرض وتقسيط الباقي،
- إعفاء المقترض من مبلغ معين مقابل قيامة بسداد جزاء من المبلغ المتبقي وتسديده وفق جدول زمني محدد

ويتوقف الإشكال الذي يؤخذ به البنك إلى معرفة المركز المالي للمقترض ومدى قدرته على تسديد القرض ومدى تسبيل الأصول العقارية.

6-شراء بعض اصول العميل سداد للقرض:

قد يجد البنك نفسه مضطرا إلى شراء بعض اصول وموجودات المقترض، سواء كان ضمن المشروع الممول أو من أملاكه الأخرى.

7- تصفية النشاط والمتابعة القانونية:

أ- **تصفية نشاط العميل :** وهو أقصى البدائل وأشدها حساسية حيث يتضمن مجموعة من المخاطر التي قد تهدد سمعة البنك واستمراره ومعدل نموه في السوق المصرفي، ولا تلجئ المصارف إلى هذا البديل إلى كحل أخير وبعد استنفاذ كافة السبل وبعد التأكد في النواحي الآتية[1]:

- أنه لا سبيل إلى معالجة الأزمة التي يمر بها العميل ويثبت المنبر أنها دائمة وليست عارضة ومرتبطة بالهيكل الأساسي للمنشأة وليس بالأداء الخاص بأقسامها،
- إن النشاط الاقتصادي الذي تمارسه المنشئة قد وصل إلى مرحلة الانحدار في دورة حياته وليس من المتوقع أن ينتعش الطلب على هذا النشاط والمنشئة لا تتوفر لديها القدرة في التحول إلى نشاط اقتصادي أخر.

[1] - محمد يحي النادي ، **معالجة الديون المتعثرة ، البنك المركزي** ، المعهد المصرفي ، ماي 2002 ، ص 42 .

ب- المتابعة القانونية: إذ انتهينا في الخطوات السابقة ولم نصل إلى اتفاق بين الطرفين وتتأزم الأمور فيجب اللجوء إلى القضاء لأنه أصبح الطريق الوحيد الذي لا مفر منه وللإجراءات القانونية عدة قنوات نذكر منها[1]:

- تبليغ النائب العام بالمديونية في حالة ما إذا استدعى الأمر ذلك؛
- رفع قضية للمحاكم المختصة مستخدما الشيكات وذلك كجانب جنائي للضغط على العميل؛
- رفع قضايا الإفلاس بالمستندات المناسبة من سندات إذنيه وكمبيالات؛
- الحجز القضائي على ممتلكات العميل وإصدار أمر أداء؛
- نزع ملكية العقارات المرهونة للبنك رهن عقاريا.

[1] - بن شنة فطمة: مرجع سابق، ص53

خاتمة الفصل الأول:

تعتبر مشكلة الديون المتعثرة من أهم واخطر المشاكل الرئيسية التي تواجه البنوك في الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء ،بالرغم من إن هذه المشكلة قد تتفاوت حدتها من بلد إلى آخر، ومن بنك إلى آخر وضمن حدود الدولة الواحدة ،كما تتفاوت أيضا حدتها من وقت إلى آخر سواء على مستوى البنك الواحد أو على مستوى القطاع المصرفي بشكل عام .فتعرض البنوك لمشاكل القروض المتعثرة في مجال الائتمان من شانه إن يزعزع الثقة بالقطاع المصرفي بأكمله، لان الآثار الناجمة عن مثل هذه المشاكل تؤثر على بقية وحدات القطاع المصرفي و كدا النظام الاقتصادي ككل.

وعلى الرغم من أن هده الظاهرة قديمة، إلا أنها متجددة نتيجة للتطورات والتغيرات والظروف والعوامل المحيطة ،وباعتبار إن الجهاز المصرفي احد أهم الأدوات الأساسية في تنفيذ السياسات الاقتصادية المختلفة ،ومن ثم فان عملية منح الائتمان المصرفي تشكل النشاط الأساسي للبنوك و المصدر الرئيسي لإرباح وإيرادات البنوك ،فان أي نقص في تلك القروض له آثار سلبية على سرعة دوران أموال البنوك المستثمرة ،حيث إن زيادة تراكم القروض المتعثرة تتسبب في تجميد جزء كبير من أموال البنك نتيجة لعدم قدرة وامتناع العملاء عن تسديد أقساط القروض المستحقة وفوائدها في مواعيد استحقاقها ، وهذا يؤدي بدوره إلى تعرض الجهاز المصرفي إلى خسائر كبيرة مما ينتج عنه ضياع تلك القروض وفرص استثمارها في مجالات أكثر ربحية .

وفي الحقيقة إن دراسة هذه المشكلة زادت أهميتها على المستويين المحلي والعالمي مع صدور مقررات لجنة بازل للرقابة المصرفية سنة 1988 ، وذلك بعد اقتراحها لمعدل كفاية رأس المال الخاص بالبنوك. وأن هذه الظاهرة التي نسعى إلى فهم جوانبها من خلال بحثنا ، فقد خصصنا في هذا الفصل الذي يتناول الإطار النظري للقروض المتعثرة والذي قسم إلى ثلاث مباحث ، ففي المبحث الأول نتناول ماهية القروض المتعثرة من خلال عرض مفهومها وكذا التطرق إلى أنواعها وتصنيفاتها وكذلك التطرق إلى الآثار الناجمة عنها

أما في المبحث الثاني فقد ارتأينا تخصيصه لدراسة نماذج قياس التعثر لهذه المشكلة ومؤشرات تعثر القروض المصرفية ، وفي المبحث الأخير أردنا أن نشير إلى ميكانيزمات معالجة القرض المتعثرة وذلك ، من خلال أسلوب الإنذار المبكر لمعالجة التعثر وكذا المعالجة المصرفية للقروض المتعثرة و أخيرا استراتيجيات معالجة التعثر.

الفصل الثاني:

القروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية – عين الملح 906

تمهيد :

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية من بين البنوك الجزائرية البارزة على مستوى الصعيدين الداخلي والخارجي رغم كونه حديث النشأة مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وما كان ليبرز لولا السياسة المنتهجة من قبله والتوجه نحوى تمويل القطاع الفلاحي بالإضافة إلى النشاط الكلاسيكي الذي يؤديه كغيره من البنوك وهو منح القروض الكلاسيكية.

وبحكم وجودنا في ولاية المسيلة و قربنا من بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين الملح وقع عليها الاختيار لدراستنا التطبيقية و قبل الشروع في دراستنا لقرض استغلال والمتمثل في قرض (الرفيق)، وكذلك القروض الموجهة لدعم وتشغيل الشباب بالتعاون مع مختلف الوكالات الوطنية المتخصصة في هذا المجال مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة.

ارتأينا أن نعطي لمحة عن هذه الوكالة للتعريف بها و معرفة هيكلها التنظيمي و التطرق إلى بعض الخدمات المقدمة من قبلها، ثم معرفة أهم القروض الممنوحة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح أولها قرض (الرفيق) والقروض الممنوحة في اطار دعم وتشغيل الشباب، وفي المبحث الأخير تطرقنا للقروض المتعثرة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح مثل تعثر القروض في إطار القرض الموسمي (الرفيق) والقروض الموجهة لدعم وتشغيل الشباب.

وفي الأخير تطرقنا إلى السبل والطرق المتخذة من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح وكيفية متابعة القرض.

المبحث الأول : بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح

كما هو معلوم أن البنك الفلاحي يتمتع بامتياز يجعله في المرتبة الأولى، و هو نتاج قرار اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في دورتها الثالثة حيث تقرر إنشاء هيئة مالية مختصة في تمويل القطاع الفلاحي، و يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح من أهم البنوك التي تنشط في مجال تمويل النشاطات الفلاحية وكذا التنمية الريفية.

المطلب الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية– وكالة عين الملح:

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية هيئة مالية وطنية وعمومية تتمتع بشخصية مدنية و استقلال مالي[1]أنشأ بموجب المرسوم رقم 84/103 الصادر بتاريخ 07 مارس 1984م الموافق لـ05 جمادي الأولى عام 1404هـ.

من مهامه تمويل هياكل و نشاطات الإنتاج الزراعي و كل الأنشطة الممهدة أو المتممة للزراعة ، و كذلك الصناعات الزراعية و الحرف التقليدية في الأرياف و كل المهن الحرة و المنشآت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها ، إذن فهو بنك متخصص مهمته تمويل القطاع الفلاحي و الأنشطة المختلفة في الريف وكذلك بقصد تطوير الريف على الصعيد الوطني .

فبنك الفلاحة و التنمية الريفية يتميز في آن واحد بأنه بنك ودائع يقبل الودائع الجارية لأجل من أي شخص سواء كان مادي أو معنوي، و يقرض الأموال بآجال مختلفة وهو بنك تنمية يمنح القروض المتوسطة والطويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت، و هو يعطي امتياز للمهن الفلاحية و الريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل (أي سعر فائدة أقل و ضمانات أخف مما يفعله مع غيرها) .[2]

و أنشئ بنك الفلاحة و التنمية الريفية نتيجة لعدة أسباب و التي نلخصها فيما يلي:

- أهمية القطاع الفلاحي في التنمية الاقتصادية لمكانته الاستراتيجية و الشاملة خدمة لمجتمع اشتراكي؛
- حاجة الاقتصاد الوطني لمؤسسة مالية قادرة على التمويل؛
- ملائمة المشروع و سياسة اللامركزية؛

ويعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح هي الخلية القاعدية للبنك التي بواسطتها يتم الاتصال المباشر بالزبائن فهي تعمل على تلبية حاجياتهم وطلباتهم بفضل مصالحها وتعمل على الاستقبال الحسن لهم،

[1]– الجريدة الرسمية الصادرة في 16مارس 1984 ،العدد 11 .

2-amour Ben Halima le system banc ire Algerian optic pp31.

تتم في الوكالة عملية منح القروض مع قيامها بملاحظة دور هذا القرض في الميدان الفلاحي مع ضمانها للمصالح المتبادلة وهي حصولها على فوائد ناتجة عن القرض الممنوح كما تساهم هذه الوكالة في تطوير القطاع الفلاحي وترقية النشاطات الصناعية التقليدية والفلاحة، حيث تعمل على ترقية الاقتصاد في العالم الريفي عن طريق منح القروض للمستثمرين بفائدة ثابتة ، و تتمثل مهامها في تمويل المشاريع الفلاحية و الصناعات الفلاحية المدعمة من قبل الدولة بالإضافة إلى تنمية العالم الريفي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين الملح:

من المعلوم أن أي مؤسسة أو هيئة منظمة لها شكلها التنظيمي الخاص بها الذي يجعلها تقوم بأداء مهامه حيث تطرقنا في المبحث الأول للهيكل التنظيمي بنك الفلاحة و التنمية الريفية بوجه عام ، أما من خلال هذا المبحث سوف نتطرق للهيكل التنظيمي للوكالة عين الملح بوجه خاص باعتبارها الهيئة محل الدراسة في هذا الموضوع .

وفي ما يلي عرض خاص بالهيكل التنظيمي لوكالة عين الملح:

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية –وكالة عين الملح 906

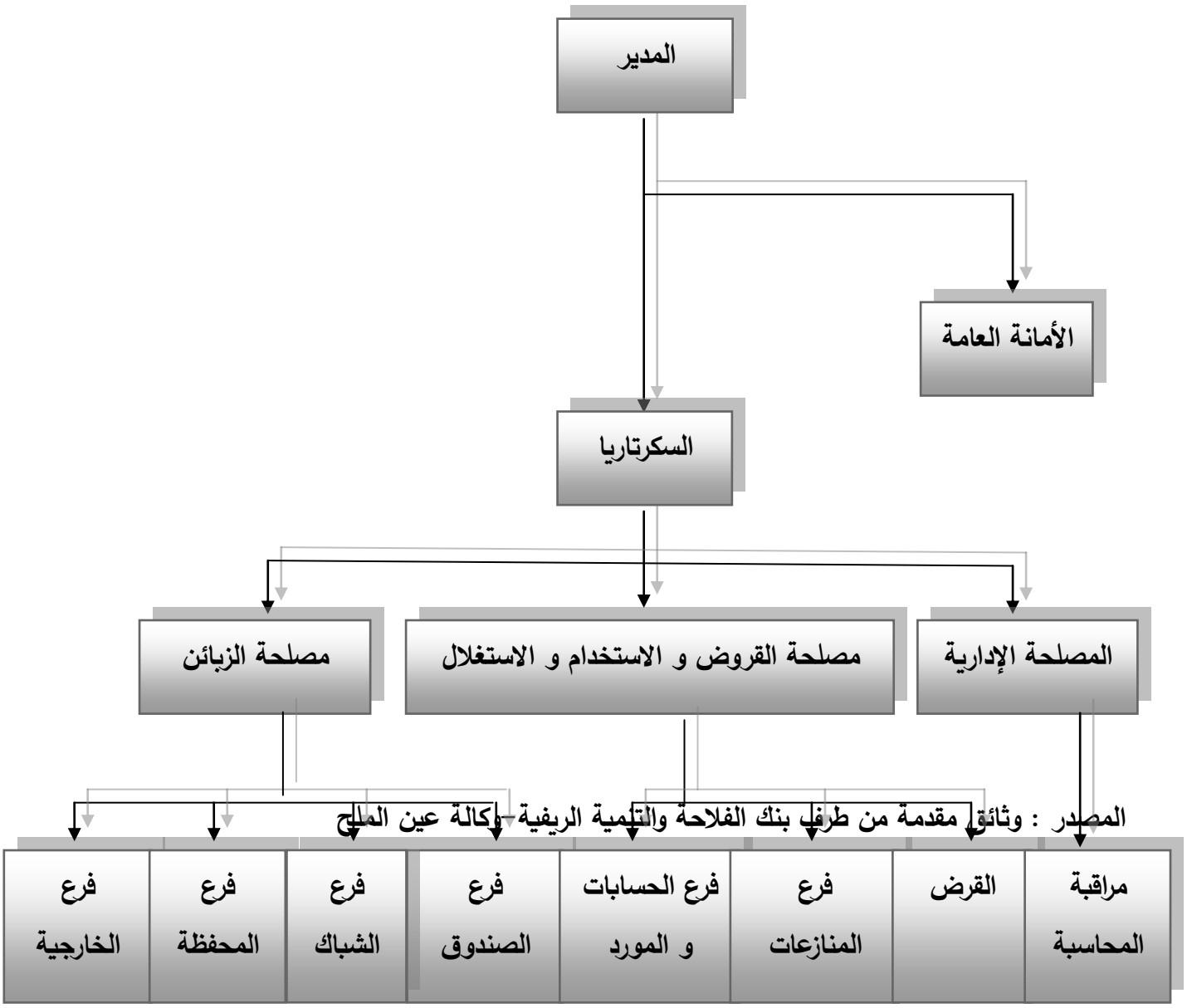

المصدر : وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين الملح

و غيرها من الخدمات الأخرى.

المطلب الثالث: أهم الخدمات المقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح

1- الخدمات المقدمة من قبل الوكالة عين الملح.

تقدم وكالة عدة خدمات قيمة للأشخاص المعنويين و الطبيعيين و تتمثل هذه الخدمات فيما يلي[1]:

-فتح و غلق حسابات التوفير ، الحسابات ، الودائع ، حسابات العملة الأجنبية و حسابات الاستثمار؛

-التحويل من حساب إلى حساب الخاص بالأرصدة؛

[1]-وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح

-تقديم الخدمات خاصة بما فيهم الأشخاص الطبيعيين؛

-قبول الضمانات المختلفة لتسهيل الاقتراض؛

-تقديم القروض بغية تنشيط العمليات الاقتصادية؛

-استقبال الودائع ؛

-عمليات السحب و الدفع؛

-قبول الودائع بعملات أجنبية؛

-التحصيل و الخصم .

2- مخطط تقييم القروض المتعامل بها في الوكالة عين الملح.

باعتبار الوكالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية فهي أيضا مطالبة بدفع عجلة تنمية الاقتصاد الوطني و ذلك من خلال منح قروض الاستغلال و الاستثمار بغية تحقيق أهدافها المسطرة و تتمثل أهدافها التي تسعى جاهدة لتحقيقها فيما يلي[1] :

-تجديد القطاع الفلاحي و ذلك من خلال تقديم قروض الاستثمار ذات المردودية العالية و هذا الأمر يؤدي إلى المساهمة في التنمية الاقتصادية للبلد .

-العمل على تطوير المنتجات الزراعية الغذائية و الزراعية الصناعية و مساعدة الفلاحين في عمليات التسويق و دعم المهن الحرة؛

-تحرير الممتلكات و الوسائل؛

-تقويم الخدمات المقدمة ؛

-المساهمة في دعم الاقتصاد الوطني؛

-توسيع مجالات تقديم القروض الغير الفلاحية؛

-المساهمة في تحسين الظروف المعيشية خاصة العالم الريفي؛

-تكوين العمال لزيادة قدراتهم على العمل كل في مجال تخصصه؛ منافسة البنوك التجارية الأخرى من مجال : تقديم الخدمات ؛ تحسين ظروف العمل ؛ العمل على توفير أحسن الخدمات المقدمة للعميل.

و في ما يلي مخطط القروض المقدمة من طرف وكالة عين الملح:

[1]-وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفي-وكالة **عين الملح**.

الشكل رقم (03) : مخطط تقييم القروض المتعامل بها في وكالة عين الملح.

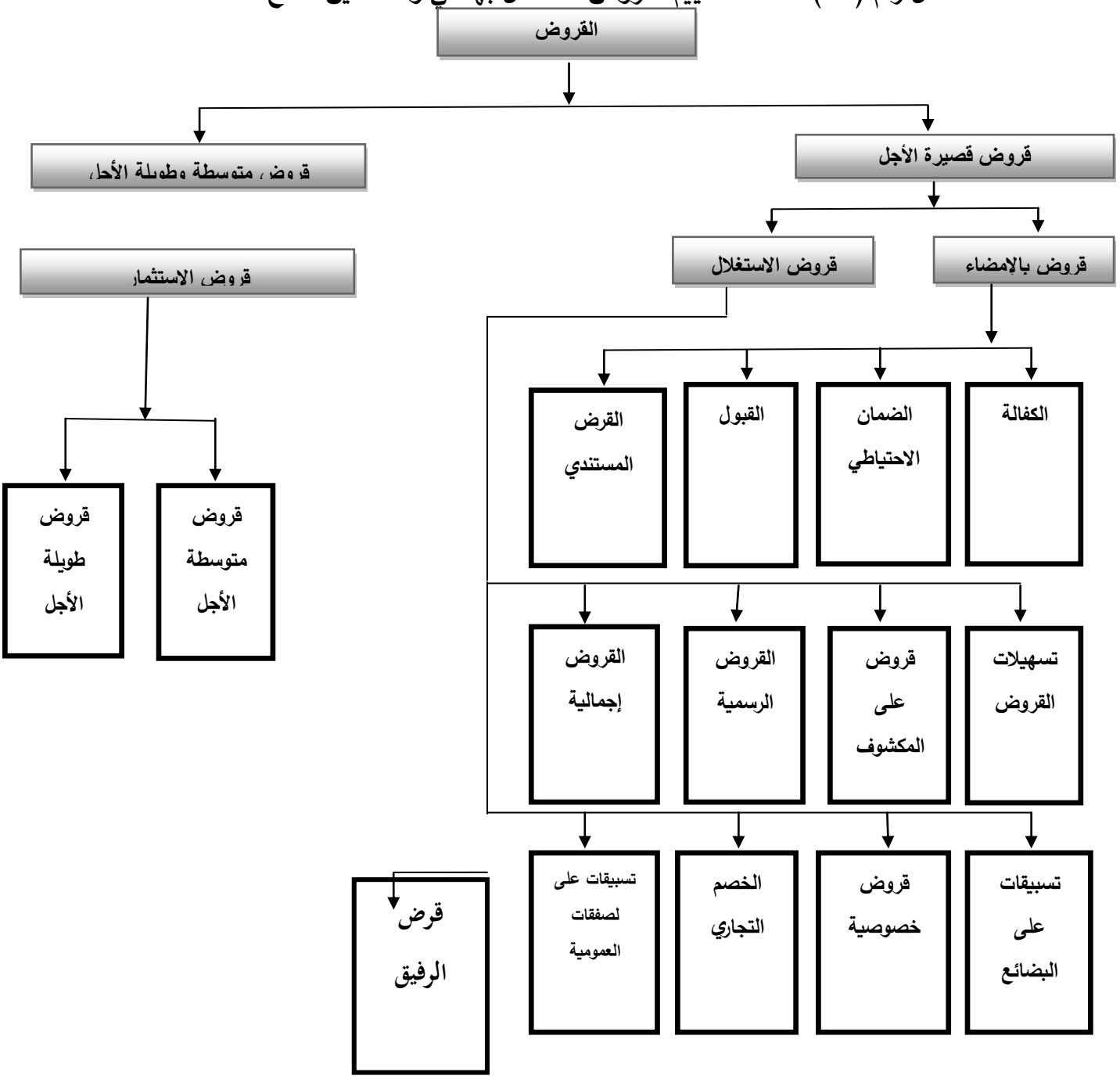

المصدر : بالاعتماد على وثائق مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح

المبحث الثاني: التمويل المصرفي المقدم من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة عين الملح

يقدم بنك الفلاحة والتنمية الريفية مجموعة من القروض لعملائه تختلف باختلاف استعمالاتها من طرف العميل فبالإضافة إلى القروض الكلاسيكية التي يقدمها هناك قروض أخرى يقدمها في إطار الاتفاقيات المبرمة مع هيئات أخرى مثل الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب و الوكالة الوطنية لتأمين على البطالة و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر إضافة إلى اتفاقية البنك مع وزارة الفلاحة

المطلب الأول: إسقاط نظري حول القروض المصرفية:

أولا: تعريف القروض المصرفية:

تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها ،والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على أقساط في تواريخ محددة وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استيراد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون أية خسائر[1]

ثانيا: أنواع القروض المصرفية:

تختلف القروض وتتنوع حسب اختلاف طبيعتها، فنجد القروض حسب المدة، من حيث الغرض من القرض حسب الضمانات المقدمة

1- **حسب المدة:** فتنقسم القروض حسب المدة إلى ثلاث أنواع[2]:

أ- **القروض القصيرة الآجل:** وهي تلك القروض التي تقل عن سنة واحدة وتمثل القروض قصيرة الأجل معظم قروض البنوك التجاري، وتعد من أفضل أنواع التوظيف لديها

وتستخدم القروض قصيرة الأجل لتمويل العمليات الجارية الصناعية والتجارية وتكملة رأس المال الجري أو المتداول للمشاريع والتجار، وتع

أذونات الخزينة التي تصدرها الدولة صورة شائعة وأداة معروفة للقروض القصيرة الآجل

ب- **القروض المتوسطة الأجل:** وهي القروض التي تزيد مدتها عن سنة وتمتد آجالها إلى 25 سنة حيث تمنح لتمويل بعض العمليات الرأسمالية للمشاريع الصناعية كإحلال الالآت والمعدات وإدخال أساليب إنتاجية جديدة....الخ.

ج- **القروض الطويلة الأجل:** وهي القروض التي تزيد مدتها عن05 سنوات إلى 25سنة في بعض الأحيان وتمنح هذه القروض لتمويل الإسكان والمشاريع العقارية، أو إنشاء مشاريع استثمارية جديدة أو إجراء توسيعات استثمارية

وبسبب طول أجل القروض وزيادة المخاطر المحيطة بها، فإن سعر الفائدة عليه يكون مرتفعا كما انه يمنح وفق شروط خاصة.

---

[1]- عبدالمعطي عبد الحميد ،مرجع سابق ،الدار الجامعية الإسكندرية، مصر، 2000 ،ص103

[2]-محمد خالدي، **مرجع سابق** ص ص5،6،7،8- بالتصرف-

2- من حيث الغرض من القرض:

وتنقسم القروض من حيث غرض استعمالها إلى:

أ- القروض الإنتاجية: والغرض منها زيادة الإنتاج أو زيادة المبيعات، كشراء مواد خام أو شراء آلات لتدعيم الطاقة الإنتاجية

ب- القروض التجارية: وهي تمنح بغرض تمويل النشاط التجاري ولفئات التجار، بغرض مساعدتهم في شراء السلع والاتجار بها، ويندرج تحت هذا النوع من القروض الممنوحة مقابل إيداع للأوراق التجارية لدى البنك.

ج- القروض الاستهلاكية: وهي القروض التي تمنح لفئات معينة من المجتمع بغرض الحصول على سلع الاستهلاكية الشخصي، أو لمقابلة نفقات معينة ليس في مقدور المقترض سدادها من دخله الحالي، ومن أمثلة هذا النوع من القروض تلك التي تمنحها للعاملين لشراء السلع الاستهلاكية وبطاقات الائتمان، ويتم سداد قيمة القرض وفوائده من دخل المقترض في المستقبل أو تصفية بعض ممتلكاته، وبما انه يسدد من دخل المقترض فانه في العادة يكون دفعات شهرية.

د- القروض الاستثمارية: ويكون الغرض منه إنشاء مشاريع كبرى أو التوسيع فيها أو تجديدها، وفي غالبا قروض متوسط وطويلة الأجل.

ومن أدوات الحصول على هذا النوع من القروض هي المستندات التي تصدرها المؤسسات وتطرحها للاكتتاب العام من قبل الجمهور والمؤسسات المالية.

3- حسب الضمانات المقدمة:

وهو النوع الذي يعتبر الأكثر تقسيما من قبل البنوك التجارية باعتبار الضمان يعطي للبنك تأمينا ضد المخاطر الناتجة عند عدم قدرة العميل المقترض على السداد

وتنقسم القروض حسب الضمانات المقدمة إلى:

أ- القروض بالضمانات عينة: وتختلف حسب مايتم الاتفاق به بين البنك والعميل

- ضمان بأوراق تجارية؛
- ضمان بأوراق مالية؛
- ضمان بمعادن؛
- ضمان بضائع أو محاصيل زراعية؛
- ضمان عقاري

وعادة ما يشترط هان أن يكون قيمة الضمان أكبر من قيمة القرض، ويسمى الفرق بين القيمتين بهامش الضمان، وتختلف قيمة باختلاف نوع الضمان وقيمة القرض وطبيعة الظروف المحيطة به.

ب- القروض بضمانات شخصية: وتعتمد هذه الضمانات على سمعة العميل وملاءته المالية الحالية أو المستقبلية وتقدم هذه القروض للزبائن المعروفين لدى البنك بجديتهم في التعامل وبالالتزام بشروط لاتفاق،

غير أن البنوك التجارية لا تتوسع في هذا النوع من الائتمان، ويعرف هذا النوع من القروض بالقروض الشخصية.

السنة	عدد الملفات الممولة	مجموع مبلغ القروض
2020	15	5.110.000.00
2021	20	6.870.000.00
2022	67	19.760.000.00
2023	14	4.930.000.00
2024	59	21.100.000.00

المطلب الثاني: قروض الاستغلال الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين الملح (قرض الرفيق):

تعمل البنوك في اطار نشاطها التقليدي في منح القروض واستقبال الودائع وسعيها الدائم من اجل تحقيق الربح وتجنب الخسارة، ومع التطور الحديث حاولت البنوك التماشي مع هذا التطور غير أنها بقت وفية لعملها في القروض التقليدية، وسار بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح على هذا المسار حيث قامت بمنح قروض تقليدية من بينها قرض (الرفيق)

1–تعريف قرض (الرفيق): القرض (رفيق) هو قرض يمنح من طرف البنوك التي تملك اتفاقية (في 2012 بنك الفلاحة والتنمية الريفية) مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية الجزائرية. من أجل دعم مختلف مقومات تجديد الاقتصاد الفلاحي والريفي، قررت البنوك بعث منتوج بنكي جديد تحت اسم "قرض رفيق" في أوت 2008

جدول رقم (04):يوضح حالة القروض الممنوحة للزبون الزراعي–قرض الرفيق–

المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح

الجدول يوضح نوع العميل و مكان قيام المشروع في دائرة عين الملح ومختلف بلدياتها، وكذلك مختلف النشاطات التي تم تمويلها عن طريق هذا القرض والتي تتمثل في الحبوب والبقول، ودجاج اللحم وهذا ما يتماشى مع نشاطات الموجودة والتي تمتاز بها المنطقة.

المطلب الثالث: القروض الممنوحة في اطار دعم وتشغيل الشباب:

بالإضافة إلى القروض في اطار الاستغلال ومنها قرض (الرفيق) التي يتم منحها من طرف بنك الفلاحية والتنمية الريفية–وكالة عين الملح ، هناك نوع آخر من القروض التي يمنحها في اطار سياسية الدولة للقضاء على البطالة والموجهة خصيصا للشباب البطال عن طريق مختلف الوكالات المتخصصة في هذا

المجال.

ويمكن ذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر وهي :

- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب
- الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة
- الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

أولا: الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

1- تقديم الوكالة:

أنشأت الوكالة في سنة 1996 و هي مؤسسة عمومية مكلفة بتشجيع و تدعيم و مرافقة الشباب البطال الذين لديهم فكرة مشروع إنشاء مؤسسة.

يستفيد الشاب صاحب المشروع، من خلال مراحل إنشاء مؤسسته و توسيعها، من:

-مساعدة مجانية (استقبال- إعلام- مرافقة- تكوين)،

-امتيازات جبائية (الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و تخفيض الحقوق الجمركية في مرحلة الإنجاز و الإعفاء من الضرائب في مرحة الاستغلال)،

-الإعانات المالية (قرض بدون فائدة – تخفيض نسب الفوائد البنكية).

وضعت الوكالة تحت وصاية الوزارة المكلفة بالعمل و التشغيل و تضطلع بالاتصال مع المؤسسات و الهيئات المعنية، بالمهام الرئيسية الآتية:

- تدعم و تقدم الاستشارة و ترافق الشباب ذوي المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية؛
- تسير، وفقا للتشريع و التنظيم المعمول به، تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفوائد، في حدود الغلافات التي يضعها الوزير المكلف بالعمل و التشغيل تحت تصرفها؛
- تبلغ الشباب ذوي المشاريع بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب و بالامتيازات الأخرى التي يحصلون عليها؛
- تقوم بمتابعة الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة و مساعدتهم، عند الحاجة، لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- تقيم علاقات متواصلة مع البنوك و المؤسسات المالية في إطار التركيب المالي للمشاريع و تطبيق خطة التمويل و متابعة إنجاز المشاريع و استغلالها.

الجدول رقم (05): يوضح نسبة المساهمة لكل من البنك و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

السنة	عدد الملفات الممولة	المبالغ الممولة
2020	8	33.680.000.00
2021	5	24.540.000.00
2022	16	51.860.000.00
2023	12	53.230.000.00
2024	07	25.060.000.00

مصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح

ثانيا: الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة:

1- تقديم الوكالة:

في إطار برامجها المختلفة التي بادرت إليها السلطات العمومية للقضاء على البطالة والعمل الهش، تعمل الوكالة الوطنية للتامين عن البطالة على تنفيذ تدابير دعم وخلق الشغل للبطالين الذين تتراوح أعمارهم بين 30و50 سنة.

في إطار التأمين عن البطالة تدفع الوكالة منحة بطالة شهرية وتضمن لهم الحماية الاجتماعية والطبية. كما تضمن من جهة أخرى مساعدة خاصة لخلق عمل مستقل عبر إجراءات متعددة.

2- عدد الملفات المودعة بحسب المجالات المتاحة:

الجدول رقم (06): يوضح عدد الملفات المودعة حسب المجالات الممولة من طرف بنك الفلاحة التنمية الريفية–وكالة عين الملح و الوكالة الوطنية للتأمين على البطالة

السنة	عدد الملفات الممولة	المبالغ الممولة
2020	13	54.340.000.00
2021	04	13.560.000.00
2022	09	34.120.000.00
2023	03	11.430.000.00
2024	00	00

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق من بنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة عين الملح

ثالثا: الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر:

1- تقديم الوكالة:

يعتبر القرض المصغر جزءا لا يتجزأ من السياسات العمومية للدولة لمقاومة البطالة والتهميش والإقصاء الاجتماعي ،ويمس شريحة لا بأس بها من السكان ويمثل أداة فعالة للمعالجة الاجتماعية للإقصاء الاقتصادي وبروز نشاطات اقتصادية صغيرة هدفها الأساسي هو ترقية النمو الاجتماعي عن طريق النشاط الاقتصادي ومحاربة التهميش بفضل نوع من الدعم لا يكرس فكرة الاتكال المحض بل يرتكز أساسا على "الاعتماد على النفس "،"المبادرة الذاتية "على روح المقاولة". لهذا الغرض فإن القرض المصغر يوفر خدمات مالية متماشية مع احتياجات المواطنين غير المؤهلين للاستفادة من القرض البنكي والمشكلين أساسا من فئة الأشخاص بدون دخل أو ذوي الدخل غير المستقر والبطالين والذين ينشطون عموما في القطاع غير الشرعي.

و تعمل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الجهة المسيرة لهذا البرنامج، على تطبيقه وتجسيده ميدانيا بتمكين المواطنين و المواطنات الذين يسعون لخلق نشاط خاص بهم و الانطلاق في مشاريع مصغرة.

2-الملفات المودعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين الملح

الجدول رقم (07): يوضح عدد الملفات المودعة حسب المجالات الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية–وكالة عين الملح و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر

السنة	عدد الملفات الممولة	المبالغ الممولة
2020	02	1.680.000.00
2024	01	790.000.00

من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الجدول السابق

المبحث الثالث :علاج التعثر البنكي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح:

من أكبر المشاكل التي تعاني منها البنوك بشكل خاص والنظام لمصرفي بشكل عام هي مشكلة القروض المتعثرة والتي لها التأثير البالغ على أداء البنوك و حجم النشاط المالي وعلى غرار سائر البنوك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية وبالتحديد وكالة عين الملح مستها هذه الظاهرة وهذا المبحث أفردت اهل دراسة القروض المتعثرة في هذا البنك و النشاطات الأكثر عرضة للتعثر وطرق معالجتها والإجراءات التي يتخذها البنك قبل وأثناء ثم بعد سقوط المشروعات

في التعثر

المطلب الأول : إسقاط نظري للقروض المصرفية المتعثرة

في هذا المطلب أسقطنا الجانب النظري للقروض المصرفية في الجانب التطبيقي من خلال التعريف بالقروض المصرفية واهم أنواعها.

الفرع الأول: مفهوم القروض المتعثرة

ليس هنالك تعريف موحد للقرض المتعثرة ولكن هناك عدة تعاريف تختلف باختلاف الدراسات ووجهات النظر نذكر منها التعريفات التالية على سبيل المثال لا الحصر .

تعريف القروض المتعثرة :القرض المتعثر هو القرض الذي لا يقوم المقترض بتسديده وفقا للجداول السداد المتفق عليها لفترة معينة تتعدى ستة أشهر في اغلب الأحوال، مما يعكس عدم قدرته على السداد مع مماطلته في تزويد المصرف بالمعلومات والمستندات المطلوبة منه [1]

تعريف ثاني: كما يرى البعض إن الدين يعتبر متعثر متى توقف المدين عن دفع الالتزامات المستحقة عليه في مواعيدها مما يضطر البنك لأتحاذ الإجراءات القانونية ضده.[2]

تعريف ثالث: وتعرف القروض المتعثرة بأنها قروض عجز فيها المقترضون عن سداها في تواريخ الاستحقاق أما بسبب عدم الرغبة في ذلك أو لعدم تمكن المقترضون الوفاء بالتزاماته بسبب حدث غير محسوب لظروف أو مشاكل أو اختلالات أحاطت به[3].

الفرع الثاني: أنواع القروض المتعثرة

للديون المتعثرة أنواع عديدة يمكن تصنيفها وتقسيمها وفقا لعدة أسس يمكن أن نذكر منها الآتي :

أولا : تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمسبباتها

---

[1]–زياد رمضان، محفوظ جودة، مرجع سابق،ص333.

2–خضير حسن خضير جيرة الله، مرجع سابق، ص 9.

3–أحمد غنيم، مرجع سابق ،ص13.

ووفقا لهذا الأساس يتم تقسيم الديون المتعثرة إلى قسمين أساسيين:

1 – الديون المتعثرة التي أوجدتها عوامل ذاتية. وهي تلك العوامل الخاصة بالمشروع ذاته أي التي أوجدها المشروع وكانت سببا مباشرا فيها وسواء كان ذلك عن عمد أو عدم معرفة، أو عن عدم اهتمام والتي من بينها الآتي:[1]

- الخلل في إعداد دراسات الجدوى التي أعدها المشروع من ذاته؛
- عدم الالتزام بالتوقيتات المحددة بالبرامج التنفيذية الخاصة بتنفيذ المشروع الاستثماري واستغراقه وقتا أطول وعدم استكمال خطوط إنتاجه ووحداته المتكاملة التي تعتمد كل منها على الأخرى؛
- عدم تقديم بيانات ومعلومات صحيحة مناسبة وكافية عن المشروع المقترض، وإخفاء بيانات معينة عن البنك عند طلب التمويل وإظهار الأوضاع على غير حقيقتها؛
- استخدام جانب كبير من رأس المال العامل الخاص بالمشروع في التوسع في تمويل استثمارات طويلة الأجل لتوسيع طاقة المشروع الإنتاجية؛
- المشاكل الإدارية والتخلف الإداري والفساد الإداري داخل المشروع، والذي ينجم عنه عدم التقيد بتعليمات البنك المانح للتمويل، وفقدان القدرة على التخطيط والتنظيم والتوجيه والرقابة.

2 – القروض المتعثرة التي أوجدتها عوامل خارجية.

وهذا النوع ينصرف إلى البيئة المحيطة بالمشروع والمتصلة به من بنوك وموردين وموزعين وجهات حكومية، وهذا النوع من الديون يحدث نتيجة لعوامل خارجية خارجة عن إدارة المشروع المتعثر ذاته. ويمكن لنا أيضا أن نقسمها وفقا للجهة الخارجية التي تسببت في تعثر هذه الديون إلى الآتي[2]:

أ- ديون متعثرة ترجع أسبابها للبنك المقدم للائتمان:

حيث كثيرا ما يسهم البنك الممول في إصابة عملائه بالتعثر نتيجة لـ:

– قصور الدراسات الائتمانية التي أعدها البنك عن المشروع الممول؛

– سيطرة مفهوم الربحية المرتفعة على متخذي القرار بالبنك وتفضيلهم للمشروعات التي تعطي معدلا مرتفعا للربحية والتغاضي عن المخاطرة التي تكتنفها.

ب- ديون متعثرة ترجع إلى عوامل خارجة أخرى مثل الظروف المحيطة:

وترجع هذه الديون في نشأتها أساسا إلى حدوث ظروف غير مواتية تتمثل في الآتي:

–حدوث حالة من حالات التوقف الاضطراري عن العمل نتيجة لاضطرابات عمالية أو فقدان مصادر الطاقة أو فقدان مصادر المواد الخام؛

– دخول النشاط الاقتصادي في مرحلة الركود أو الانكماش.

ثانيا: تصنيف الديون المتعثرة وفقا لمرحلتها التي تم اكتشافها فيها

---

[1] وائل إبراهيم سليمان على موسى، ص 61.

[2] درشدي صالح، مرجع سابق، ص19.

حيث يتم تصنيف الديون المتعثرة وفقا لهذا الأساس إلى الأنواع التالية[1]:

1- **دين متعثر أولي في مرحلة التكوين:** لا تزال أسبابه كامنة تحت السطح، وتأخذ بوادر غير محسوسة ولا تثير انتباه المقرضين، حيث أن مخاطرها لازالت أولية؛

2- **دين متعثر ثانوي في مرحلة النمو:** حيث تجاوز مرحلة التكوين وأصبح له مظاهر واضحة وملموسة وأعراض تتفاقم يوما بعد يوم، ويمارس ضغوطا واضحة تزداد تدريجيا على متخذ القرار في المشروع وعلى الجهات المقرضة التي بدأت تشعر بالقلق حول إمكانية سداد حقوقها التي على المشروع؛

3- **دين متعثر مكتمل في مرحلة النضج:** حيث بلغ شدة أزمته وأقصى حد له، وأصبحت أوضاعه بالغة السوء وتنذر بعواقب وخيمة تهدد مستقبل المشروع واستمراره وفي الوقت ذاته تفرض أوضاع المشروع مزيدا من الاهتمام من جانب المحيطين به والمتعاملين معه؛

4- **دين متعثر في مرحلة المعالجة والقضاء عليه:** حيث يكون قد تم وضع خطة تعويم المشروع المدين، أو تصفيته وفقا للخطة أو السيناريو والتصور الذي اتفق عليه الدائنون.

وأيا ما كان فإن أي دين متعثر يقتضي مزيدا من اليقظة ومزيدا من الحيطة والحذر، لحماية البنك من حدوث مثل هذه الديون وهو ما يحتاج معه إلى فهم وضع البنك، وحتى تستطيع معالجة الديون المتعثرة بشكل سليم علينا أولا أن نقف على العوامل المؤثرة في اتخاذ قرار منح هذه الديون، وبالتالي نضع أيدينا على موضع الخطر الذي أدى وتسبب في حدوث هذه الظاهرة التي أصبحت تهدد الجهاز المصرفي، وتؤدي إلى هدر عنصر الثقة فيه.

وهناك عدة تصنيفات أخرى نذكرها جملة لا تفصيلا وهي تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة التخطيط و تصنيف الديون المتعثرة وفقا لدرجة صدقها ومصداقيتها و تصنيف الديون المتعثرة حسب معيار ثباتها واستمرارها وأخيرا وليس آخرا تصنيف الدين المتعثرة وفقا لدرجة تعقدها وتشابكها.

المطلب الثاني: القروض المسترجعة والمتعثرة في إطار قروض الاستغلال(قرض الرفيق):

في هذا المطلب حاولنا معرفة القروض المتعثرة والمسترجعة في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح وحساب نسبة التعثر من مجموع المبالغ المتعثرة

أولا : القروض المسترجعة في اطار قروض الاستغلال(قرض الرفيق):

جدول(08): جدول يوضح القروض المسترجعة في اطار قروض الاستغلال (قرض الرفيق)

أسماء المستفيدين من القروض	مكان توظيف المشروع	مبلغ قرض الرفيق المحصلة بـ دج	تاريخ التحصيل	مبلغ الفوائد

[1]– أشرف عبد المنعم إبراهيم، مرجع سابق، ص 12.

5	عين الملح	790.000.00	/01/312220	/
5	عين الملح	705.310.00	2022/10/29	52168.96
6	عين الملح	120.000.00	2023/02/20	/
		1.615.310.00		

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح

نسبة القروض المستردة: $$\%17 = \frac{100 \times 1.615.310.00}{215360.00}$$

مبلغ الإجمالي: 215360.00 دج

مبلغ القروض المسترجعة : 1.615.310.00 دج

نسبة القروض المسترجعة: 17%

المطلب الثالث: طرق معالجة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح للقروض المتعثرة:

في ظل تعثر القروض وامتناع الزبون عن سداد ما على عاتقه من مبالغ في تاريخ استحقاقها، يعكف البنك على إيجاد طرق ومناهج من اجل متابعة القروض وإتباع سبل العلاج في حالة حدوث التعثر

وبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح كغيره من البنوك لديه طرق تجنب ومتابعة القروض المتعثرة وهذا ماسنتطرق إليه في مطلبنا

أولا: المتابعة في هذه الطريقة يعكف بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح على المعرفة الدقيقة للمقترض(الزبون) من حيث مركزه المالي أي مدى ملاءته وقدرته على السداد من خلال الوضع المالي وكذلك التأكد من واقعية المشروع الممول، ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين

1– المرحلة القبلية: وذلك من خلال:

–**مراعات قيمة المبلغ الذي يطلبه العميل:** من حيث قيمته هل تتوافق والمشروع ام ان هناك تضخيم للمبلغ؟

–**الزيارة الميدانية لمكان المشروع** : من اجل معرفة هل يصلح للمشروع، هنا يقوم البنك بالمعاينة الميدانية لمكان المشروع من حيث المساحة المخصصة للزراعة، توفر الماء للسقي، توفر العتاد الفلاحي اللازم، التوصيل بالكهرباء،

– **المعرفة القانونية للمشروع:** بمعنى هل هناك سياسات وقوانين ترفض هذا النوع من المشاريع،

– **الدراسة القانونية والإدارية للملف** : من خلال هذه الدراسة يتم التأكد و التدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها ، وسريان نشاطها ، مثلا صحة السجل التجاري ونشاط المؤسسة ، الاستغلال أو الاحتلال الشرعي لمقرات المؤسسة (أو العميل مع البنك) سوا ء الإدارية أو الصناعية ... الخ ، ومدى قانونية المخول لهم بالإدارة والتعاقد باسم المؤسسة أو العميل أو التعامل مع البنك و، التأكد من صحة

البيانات المالية والمحاسبية المقدمة للبنك ... الخ .

- **استعلامات عن العميل** :إن البنك يعمل جاهدا على جمع اكبر قدر ممكن من المعلومات حول متعامليه وسمعتهم الائتمانية ، وفي هذا الشأن يراعي البنك ع ند قيامه بالاستعلام عن عمليه ، محددان أساسيان، هي الوقت المستغرق في البحث والحصول على المعلومات وتكلفة ذلك البحث، حيث ينبغي عليه أن يحصل على قدر كبير من المعلومات في أقصر فترة ممكنة وبأقل تكلفة في الوقت نفسه، وإلا ضيع على نفسه فرصة توظيف لأمواله قد تكون غاية في الربحية .

ولعل من أهم مصادر الحصول على المعلومات نجد:

- **البنوك والمؤسسات المالية الأخرى** : حيث يتم الاتصال بتلك البنوك التي لا تبخل عن البنك فيما يتعلق بالمعلومات التي يطلبها (حول العميل) في أوقات قياسية إن أمكن ذلك؛
- **رجال الأعمال والتجار عامة** : حيث عادة ما يكون لدى هذا النوع من المتعاملين معلومات هامة ولا يستهان بها في المجال التجاري والمالي ، وذلك ناتج عن كثرة المعاملات فيما بينهم حيث يصبحون مطلعين

على أحوال معاملاتهم اليومية وجديتها،

- **القوائم المالية المحاسبية** : فهي تشكل أفضل وسيلة استعلامية عن طالب القرض ، لذلك فإن البنك لا يدخر جهدا في تحليلها بكل دقة بحثا عن مواطن الضعف ومواطن القوة قصد الوقوف على الوضعية الحقيقية لطالب القرض ، حتى يتمكن من اتخاذ القرار المناسب بشأن القرض
- **الدراسة الاقتصادية** : إن الدراسة الاقتصادية لملف القرض تشمل ما يلي :
- **العامل البشري** : فالدراسة ترتكز على أهم عنصر في الائتمان ألا و هو الثقة في العميل المقترض ، هذه الثقة تعتمد أساسا على مدى نزاهة و التزام العميل بتعهداته و عقوده اتجاه متعامليه في مجال نشاطه مع مرور الزمن.
- **العامل الاقتصادي** : و هو يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من حيث طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، بهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض .
- **العامل النقدي** : دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة ، معدل الخصم و إعادة الخصم و سياسة تأطير القروض...الخ من السياسات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا عن نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القروض
- **العامل الاجتماعي** : و هو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من النزاعات العمالية و الاجتماعية

عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزعوم تمويله ، و كذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة

التي يمكن أن تعود سلبا على العميل

– **دراسة المنتوج :** و هو يتعلق بدراسة طبيعة المنتوج هل هو كمالي ، تنافسي ، ضروري ، أم هو من النوع الذي يمكن إحلاله ، و من هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتوج من حيث التكلفة ، الجودة والكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي.

2– **مرحلة ما بعد منح الائتمان:** (أي المتابعة إثناء سير المشروع)

بعدما يتم تكوين ملف القرض وتدقيق شروطه القانونية والإدارية وإتمام المرحلة الأولى المتعلقة بدراسة طلب القرض تأتي مرحلة المتابعة أثناء سير المشروع.

فعند اتخاذ القرار بشأن منح القرض من دون ذلك ، حسب التنظيم المعمول به في كل بنك فيما يتعلق بمنح القروض، فإذا حدث وكان قرار رفض القرض لسبب من الأسباب، ينبغي عليه تبليغ المتعامل بقراره هذا في أقرب وقت ممكن مع ذكر أسباب الرفض ، وهنا تتوقف عملية دراسة القرض .

أما في حالة ما إذا اتخذ البنك قرار يمنح بموجبه إلى العميل القرض المطلوب، في هذه الحالة ننتقل إلى

المرحلة الموالية فيما يتعلق بتسيير ودراسة طلبات القروض، ألا وهي مرحلة المتابعة والتسيير للقرض الممنوح

أ – **تسيير ومتابعة القروض :** اعتمادا على نتائج الدراسة الاقتصادية والتشخيص المالي للزبون طالب القرض يتم اتخاذ قرار منح القرض وهذا يتطلب .

- **تحديد الاحتياجات المالية الفعلية :** من خلال التحليل الدقيق للوضعية المالية للزبون ، يتم الوقوف على احتياجاته الفعلية ، عن طريق تحديد تكلفة القرض الإجمالية في حدود الإمكانيات المالية للبنك، علما بأن تكلفة القرض تشمل عناصر مختلفة أهمها :

◄ **مبلغ الفائدة:** ويتم حسابه انطلاقا من معدل الفائدة المطبق على القرض، فهذا المبلغ يمكن أن يكون ثابتا طيلة فترة القرض خاصة إذا كانت الفترة قصيرة، كما يمكن أن يكون عرضة للمراجعة باستمرار حسب الأحوال أو الظروف الاقتصادية .

إن هذه الفائدة تمثل تكلفة للمقترض، وعائدا أو مدخولا بالنسبة للبنك، قد يتم الاتفاق بشأن دفعها مقدما على فترات أو مع أصل القرض ذاته

◄ **العمولة والنفقات :** وهي عبارة عن الأجر الذي يتقاضها البنك لقاء أتعابه عند فتحه لملف طلب القرض على اعتبار أن البنك تكلف ه دراسة طلبات القروض وتكوين ملفات إداري ة تكاليف معينة، ينبغي تغطيتها وهذه التكاليف تقع على عاتق طالب القرض لذلك فهي تدخل ضمن مكونات تكلفة القرض، بالإضافة للعمولة، ينبغي أن تشمل تكلفة القرض جميع تلك النفقات.

ب– **المتابعة المالية للقرض :** إن هذه المتابعة أساسا تهدف للتقليل من المخاطر التي يمكن أن يتعرض لها القرض لذلك نجد البنك حذرا جدا في مجال تحديد كيفية صرف القرض ومتابعة ذلك بكل دقة

بحيث يتم الاتفاق على كيفية استخدام القرض وكيفية تسديده، بعدها يتم متابعة ذلك ميدانيا وبكل دقة، ضمن الاستراتيجية العامة للبنك التي لا تخرج عن

◄ تم كين البنك من تلبية طلبات المودعين وتنفيذ التزاماته المالية .

◄ السماح للبنك بأعداد جدول للمتابعة الفعالة لجميع استخداماته وكذا موارده المالية تسيير ملف القرض :

حيث يتم تجميع كل الوثائق المتعلقة بالقرض الممنوح في ملف لواحد، يشكل أساسا عملية تسيير ومتابعة القرض ميدانيا ، أي العمل على تجسيد ما تم الاتفاق عليه في عقد القرض وما تضمن هذا الأخير على أرض الواقع ويتم التركيز في هذا المجال على :

◄ كيفية صرف القرض .

◄ كيفية استخدام القرض أو أوجه استخدام القرض .

◄ كيفية التسديد وتواريخها .

◄ متابعة وضعية الضمانات .

علما بأن الزبون لا يمكن له صرف القرض إلا بفتحه حسابا بنكيا؛ كما أنه لا يمكن له البدء في استهلاك القرض إلا " برخصة القرض " .

بعد كل هذه الإجراءات تتم عملية مباشرة في استهلاك القرض ومتابعته ميدانيا في استهلاكه نهائيا وكذا الوقوف والسهر على استرجاعه في أوانه المحددة ، وفي حالة وقوع أي نزاع تحال القضية إلى مصلحة المنازعات .

ثانيا: المتابعة البعدية: وهي المرحلة الأخيرة من متابعة المشروع وتشمل جزئيين

1-**تحصيل القرض:** وهي مرحلة العادية في إتمام المشاريع واسترجاع أصل المبلغ بالإضافة إلى الفوائد المستحقة عليه وبالمقابل يعيد البنك الضمانات التي كان قد أخذها مقابل منح الائتمان

2- **مرحلة التعثر :**

وهنا يتخذ البنك مجموعة من التدابير من اجل استرجاع مبلغه وذلك من خلال إرسال إشعارات للعميل وهي أنواع

أ- **تنبيه:** وهو تنبيه أول يرسله البنك للعميل قبل تاريخ استحقاق القرض بأيام من اجل تذكيره وذلك عن طريق البريد العادي، يتضمن

- اسم البنك المرسل
- بتاريخ تحصيل القرض
- قيمة المبلغ
- الفوائد المستحقة عليه

ب- **اعذرا أول**

وهذا الاعذار بمثابة استداع رسمي للعميل من اجل تسديد ما عليه من ديون والفوائد المستحقة حيث يشمل مايلي:

- اسم الوكالة،
- المرجع رقم....،
- تاريخ الإرسال،
- الموضوع ،
- المبلغ،
- الوثائق المطلوبة،
- مدة التسليم،
- الإجراء المتخذ في حالة عدم،
- إمضاء مدير الوكالة.

وبموجب هذا الاعذار يكون البنك قد قدم حجة ضد الزبون من اجل تقديمها في حالة الوصول إلى القضاء.

وهنا يكون العميل أمام ثلاث حالات:

- الانصياع لأمر البنك وتسديد ماعليه من يدون بالإضافة إلى تراكمات الفوائد بسبب التأخير
- طلب إحياء الدين، وذلك من خلال زيادة في مدة تاريخ الاستحقاق، حيث يرغم البنك العميل على تسديد الفوائد وجزء من المبلغ مع إحياء الجزء المتبقي وفرض فوائد جديدة على هذا الجزء
- عدم التسديد الكلي وعدم الاستجابة الكلية للإعذار، وهنا يكون البنك أمام حالة التعنت من جانب العميل ويقوم بإرسال إعذار ثاني ويعتبر آخر إعذار قبل المتابعة القضائية.

ج- إعذار أخير قبل المتابعة القضائية:

ونصه مثل نص الاعذار الأول مع الحرص على تقديم الوثائق المطلوبة وإعطاء العميل مدة 15 يوم من أجل التسديد.

وفي حالة عدم استجابة العميل للإعذار، يقوم البنك بتبليغ العميل عن طريق المحضر القضائي، وهنا يقوم القضاء بالاجتماع مع مسؤولي من جانب بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة الجلفة وممثل العميل والعميل نفسه، من اجل التوصل إلى حل يرضي الطرفين، وفي حالة استحالة الدفع من جانب العميل تطلب المحكمة من البنك الوثائق التي تبث انه تم إبلاغه بها، وتتمثل في الاعذارات بأنواعها، ومنها يخول للبنك وضع اليد على الضمان الذي قد طلبه وتملكه قبل منح القرض، ويمكن للبنك دخول المزاد العلني وبيع الضمان واسترجاع المبلغ مع الفوائد والمصاريف المختلفة وإرجاع باقي المبلغ للزبون، ثم يتم إعدام القرض مع استمرار الإجراءات القانونية والمتابعة، مع مراعاة عدم إخطار الزبون بإعدام دينه تجاه البنك.

خاتمة الفصل الثاني:

إن ظاهرة الفروض المتعثرة لا تزال إلى حد الساعة من أكبير المشاكل التي تأرق النظام المصرفي بشكل عام والبنوك بشكل خاص، حيث أن معظم البنوك تعاني منها مما يجعلنا نبحث في الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى تعثر المشروع وإحجام العميل عن دفع ما عليه من قروض وما ينشأ عنها من خدمات الدين نتيجة لعدة عوامل تعود للعميل في حد ذاته و أسباب آخري لا يكون العميل فيها المتسبب الرئيسي وقد يكون البنك فيها المتسبب الرئيسي، وهناك عوامل خارجية آخري مثل الأزمات المالية والظروف السياسية والطبيعية وغيرها من العوامل التي تؤدي بالنشاط المالي والمصرفي إلى الجمود والتدهور وحتى الانهيار.

وكغيره من البنوك فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح تأثر بهذه العوامل والأسباب التي تؤدي إلى تعثر القروض أو للتأخر والمماطلة على التسديد وخاصة الظروف عن تمر بها المشاريع خاصة وأن الظروف التي تمر بها المشاريع الاستثمارية في الجزائر ليست مناخ استثماري يسمح بذلك، ولعل أهم الأسباب التي جعلته كذلك هي غياب التكوين والمتابعة الفعلية للمشاريع وكذا نقص الوعي الاستثماري والاقتصادي لدى الكثير من أصحاب المشاريع ومنه فان في هذا الفصل تطرقنا إلى بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة عين الملح– لمعرفة ماهية أنواع القروض المقدمة من قبل البنك وماهي مجالات الممولة وكذا الاتفاقيات المبرمة من طرف البنك والهيئات الأخرى لتمويل المشاريع وماهي نسب المساهمة للتمويل لكل مشروع.

خاتمة

خاتمة :

رغم تنوع وتعدد المخاطر التي تتعرض لها إدارة الائتمان إلا أن المخاطر الائتمانية تمثل أساس المخاطر التي تعترض القرار الائتماني، وإن معرفة تلك المخاطر يتطلب تحديدها بدقة بمعرفة أسباها والعوامل التي تزيد من احتمالات حدوثها وهو ما يساعد إدارة الائتمان على الوقاية منها وتجنب آثارها السلبية، فالقضاء على المخاطر المصرفية بصفة عامة والمخاطر الائتمانية بصفة خاصة ليس بالأمر السهل واليسير، فالخطر يظل قائماً في جميع نشاطات البنك وهو ما يتطلب اتخاذ إجراءات وقائية لتفاديها أو علاجية لتجنب ومواجهة النتائج المحتملة عند حدوثها.

ويعد تحليل الائتمان أساس متابعة وإدارة مخاطر الائتمان المصرفي، كما أن قياس تلك المخاطر يساعد بدرجة كبيرة في الحد منها، ومن بين الوسائل الهامة المستخدمة للحد والتقليل من تلك المخاطر والذي أصبح اتجاهاً حديثاً تتبناه الكثير من البنوك في ظل زيادة المنافسة وكثرة المخاطر هو الاعتماد على فلسفة التنويع سواء بتنويع مخاطر الائتمان أو تنويع محفظة الاستثمار لضمان تحقيق عوائد بأقل خسائر ممكنة.

بالإضافة لذلك تقوم البنوك بتطوير أنظمتها الداخلية لإدارة المخاطر، بالعمل على تكييفها حول المتطلبات الدنيا الخاصة برأس المال، مما يسمح للبنوك من أن تنال موافقة السلطات الرقابية من اجل قياس مخاطر الائتمان، وذلك بالاعتماد على تقديراتها الداخلية لمكونات المخاطر الائتمانية، بهدف تحديد متطلبات رأس المال لتعثر معين، وهو ما يجعل متطلبات رأس المال أكثر توافقاً مع درجة المخاطر الائتمانية التي قد تتعرض لها البنوك.

رغم كل هذه الإجراءات التي تقوم بها البنوك قبل منح الائتمان وبعد منحه، تبقى دائماً عملية التسيير العلاجي لخطر الائتمان ضرورية، وهو ما يثير اهتمامات إدارة الائتمان بشكل خاص من خلال تبني لاستراتيجيات عمل موجهة لمعالجة فشل الائتمان (القروض المتعثرة)، لأن إمكانية وقوع الخطر واردة في أية لحظة رغم حرص إدارة البنك على انتقاء العملاء من ذوي الخطر المنخفض أو المعدوم عند منحها للتسهيلات الائتمانية.

ولكون القروض المتعثرة هي التي تبنتها دراستنا، يمكن تعريفها على أنها القرض الذي توقف العميل عن سداد أصل أو فوائد أو كلاهما معا لمدة 06أشهر أو أكثر لعدم قدرته على تحقيق تدفقات نقدية من ناتج نشاطه يكون كافيا لسداد تلك الالتزامات، ولا تكون الضمانات التي يملكها البنك مساندة أو كافية وقابلة للتسبيل في الأجل القصير لتغطي كامل قيمة القرض وفوائده.

إن الآثار السلبية للقروض المتعثرة على القطاع المصرفي بوجه خاص وعلى القطاع الاقتصادي بوجه عام وفي ظل العولمة المالية سمحت بانتقال الآثار إلى أجزاء العالم وبسرعة، وأوجبت تدخل الجهات الإشرافية والرقابية لتسيير المخاطر وعلى رأسها خطر التعثر، حيث لعبت لجنة بازل الدولية دورا رائدا وحيويا بصدد ترقية عديد الممارسات من ناحية الرقابة المصرفية.

إن مشكلة القروض المتعثرة ذات طابع خاص، تصل إلى حد خصوصيات الحالة الواحدة. ومن ثم فإن الأدوات للتعامل مع الظاهرة تحتاج إلى المهارة الخاصة والقدرة الفنية للباحث الائتماني، والى الرؤية الشاملة المتكاملة لمتخذ القرار وفوق هذا تحتاج إلى موهبة التميز المبنية على الدراسات و التحليل، ولمعرفة مدى إمكانية مواصلة المقترض المتعثر نشاطه ومن يمكن دعمه ومساندته

نتائج الدراسة:

أسفرت هاته الدراسة على مجموعة من النتائج يمكن إجمالها فيما يلي:

-ضعف الأساليب الرقابية وخاصة التي تمليها لجنة بازل الدولية مما فتح المجال أمام تساءل عن دور البنوك في تطبيق مقررات بازل وخاصة فيما يتعلق بنسبة كفاية رأس المال وما مدى تطبيقها في البنوك الجزائرية

-على اعتبار أن البنوك التجارية أغلبها عمومية تابعة للدولة، وأن اغلب عملية الإيداع والإقراض تكون عبر هذه البنوك، وعند حدوث التعثر تحدث أزمة لدى هذه البنوك، عندها تتدخل الدولة بإعادة رسملة البنوك وهو ما جعل هذه الأخيرة لا تتأثر عند حدوث التعثر وبالتالي لا تبالي كثيرا بحدوث التعثر أو عدم حدوثه، أيأن الدراسات الائتمانية لدى البنوك الجزائرية لا تأخذ حقها بسبب عدم القلق من حدوث التعثر لأنه في النهاية ستقوم الدولة بإعادة رسملتها.

- زيادة حجم القروض في البنوك الجزائرية وتنوعها خاصة فيما يتعلق بقروض الخاصة بدعم وتشغيل الشباب كونها من الجهات العليا وبأمر لا مفر منه، ومنه زياد حجم القروض المتعثرة وعدم تلاءم القوانين والتشريعات في قانون النقد والقرض، وهذا ما أدى إلى ظهور قوانين ومراسيم جديدة لتغطية النقائص والثغرات في قانون10/90

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال دراستنا لظاهرة القروض المتعثرة والمخاطر الائتمانية، وإسقاط الجانب النظري من هذه الدراسة على إحدى البنوك الجزائرية، المتمثل في بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح توصلنا إلى نتائج يمكن على أساسها اختبار صحة الفرضيات المعتمدة في هذه الدراسة ومن ثم الإجابة على الإشكالية الرئيسية.

1- بالنسبة للفرضية الأولى:

في ظل التطورات التي تشهدها الساحة العالمية وظهور متغيرات اقتصادية ذات صل بعمل البنوك ، يمكن القول أن المقررات التي جاءت بها بازل لها دور مهم في تقييم وإدارة المخاطر الائتمانية من خلال الأسس والقواعد الاحترازية كونها أكثر ملائمة من سابقتها بالإضافة إلى الكفاية الحدية لرأسمال من خلال إلزام البنوك الاحتفاظ بقيمة معينة تقدر ب 8% من أصل المبالغ لتكون جدار حماية أولي في حالة وجود مخاطر تخص الائتمان، وكذلك مناهج القياس من خلال أسلوب المنهج المعياري و أسلوب منهج التصنيف المعياري

2- بالنسبة للفرضية الثانية:

يوجد عدة أساليب لمعالجة القروض المتعثرة والتي تستخدمها إدارة الائتمان وتختلف فيما بينها باختلاف الظروف الخاصة بالعميل والأسباب التي أدت إلى تعثرها من بينها آليات الإنذار المبكر والتي تعطينا مؤشرات أو تنبؤات قبلية لحدوث التعثر ومعالجته مبكرا، ومن بينها التحليل المالي للعميل من خلال دراسة وتحليل النسب والمؤشرات المالية لمعرفة المركز المالي للعميل وكذا الجدارة الائتمانية له واستخدام أساليب التحليل المالي غير التقليدي وذلك من خلال دراسة الجدوى المتكاملة أو من خلال دراسة قوائم التدفقات وتحليل الميزانية النقدية التقديرية

أما المعالجة المصرفية فتكون في محاولة لمساعدة العميل للخروج من التعثر، وذلك من خلال عدة إجراءات المتمثلة في تقديم سياسات ترشيديه واستشارية، أسلوب تعويم العميل، بالإضافة إلى جدول الدين ورسملته، وإذا لم تجدي هذه الأساليب يضطر البنك إلى التنازل على جزء من قروض المتعثرة او شراء بعض اصول بعض العميل لسداد قرضه وكآخر خطوة يقوم بها البنك تتمثل في تصفية النشاط ومتابعة القانونية للعميل

3- بالنسبة للفرضية الثالثة:

بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة عين الملح وكغيره من البنوك لديه أساليب متعددة من اجل تجنب التعثر ومتابعته وتتمثل أساسا في معرفة طبيعة الزبون و وتقييم مشروعه من خلال الزيارة الميدانية لمكان المشروع ومعرفة إمكانية تحقيقيه على ا رض الواقع بالإضافة إلى الاستفسار على وضعية العميل القانونية ومع المؤسسات البنكية الأخرى، بالإضافة إلى المتابعة المسايرة لعمل المشروع وتتبعه و متابعة أهم التغيرات في سياسات الدولة خاصة ما يتعلق بمجال الذي ينشط فيه العميل أما المرحلة الثالثة فهي استعادة القرض وتحصيل وفي حالة التعثر وكآخر خطوة تكون المتابعة القانونية للعميل و وضع اليد على الضمانات التي قد تملكها البنك .

اقتراحات وتوصيات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها في الدراسة التطبيقية نوصي بما يلي:

-أن يكون القرار الائتماني في البنوك التجارية مستندا إلى دراسة وتحليلي المخاطر المتعلقة بالمشروع الممول وتقييم أهلية المقترض، وعدم الاعتماد على الضمانات كمرتكز أساسي في منح القروض.

-ضرورة العلم على إنشاء قاعدة بيانية بين البنوك وفروعها وبين البنوك والبنوك الأخرى وما بين البنوك والبنك المركزي للتمكن من معرفة الأوضاع المالية للمقترض.

ضرورة تطبيق أنظمة فعالة في مجال منح الائتمان ومتابعته.

-تنمية مهارات العاملين في البنك، وضرورة تحسين أوضاعهم المالية و تحفيزهم على العمل من خلال المكافآت المالية

-توفير الكفاءة والخبرات الأزمة لتبني معايير والمقررات الجديدة والتوجه نحو تملك القدرات التقنية التي تمكن السلطات الرقابية من قياس المخاطر بالطرق التي تنص عليها معايير بازل الدولية، إلى جانب توفير البيانات والمعلومات التي تمكن من تقييم بدقة ما تقوم به البنوك .

-استخدام نظم معلومات حديثة لتسيير المخاطر، وحدة رقابية داخلية رقابية داخلية تقوم بالتدقيق على جميع أعمال وأنشطة البنك بما فيها إدارة المخاطر.

- العمل على إنشاء مؤسسات ومراكز متخصصة في عملية الحصول على المعلومات وجمع البيانات المتعلقة بالمقترضين(مؤسسات أو أفراد) وتحليلها ونشرها، وذلك لمساعدة المقترضين والمستثمرين أيضا في الحصول على معلومات موضوعية تفيد في تقييم سمعة الشركة وبالتالي اتخاذ قرارات رشيدة.

- ضرورة إنشاء مؤسسات التصنيف المالي الائتماني لتقييم البنوك والمؤسسات المالية والمقترضين (مؤسسات و أفراد) على أن تتمتع هذه المؤسسات بالاستقلالية التامة، وأن يتم الإشراف عليها من قبل المختصين ومهنيين في المجال.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

01- سامي عفيفي حاتم، التأمين الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ط1، 1986.

02- طارق عبد العال حماد ،دليل المستثمر إلى بورصة الأوراق المالية ، المكتب العربي،القاهرة، 2000 .

03- منير ابراهيم الهندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث ،القاهرة ،ط1 1999.

04- محمد صالح الحناوي، الإدارة المالية والتمويل كلية التجارة، جامعة عين شمس،القاهرة ،.1999

05- حسين عطا غنيم، دراسات في التمويل، بدون دار نشر، بدون بلد نشر، ط.1999،1

06- بنك الأسكندرية، النشرة الاقتصادية، إدارة المخاطر المصرفية؛ ، المجلد الخامس والثلاثون ، 2003.

07 - أد.حاكم محسن الربيعي، أ.د.حمد عبد الحسين راضي،حوكمة البنوك وأثرها في الاداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ،الاردن، عمان،

08 - مؤسسة النقد العربي السعودي، إدارة التفتيش البنكي، الرياض،.

09 - حمزة محمود الزبيدي، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، مؤسسة الوراق ،عمان،2002،.

10 - بريش عبد القادر، التحرير المصرفي ومتطلبات تطوير الخدمات المصرفية وزيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر،2005./2006.

11 - بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

12 - ضياء مجيد، اقتصاديات أسواق المال، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2005.

13 - محمد دويدار، أسامة الفولي، مبادى الاقتصاد النقدي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2003.

14 - حدة رايس، دور السوق النقدية في تأمين سيولة النظام المصرفي، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 9، جامعة بسكرة، الجزائر، مارس 2006،

15 - بن علي بلعزوزة عبد الكريم قندوز، مداخل مبتكرة لحل مشاكل التعثر المصرفي.

16 - نظام حماية الودائع والحوكمة، المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول إصلاح النظام المصرفي الجزائري في ظل التطورات العالمية الراهنة، جامعة ورقلة، أيام 11 و12 مارس 2008.

17 – عبد الغفار حنفي، رسمية زكي قرياقص، الأسواق والمؤسسات المالية (بنوك تجارية–أسواق الأوراق المالية–شركات التأمين –شركات الاستثمار)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004،

18 – أحلام بوعبدلي، خليل عبد الرزاق، تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة – دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري.

19 – (1997/2000)، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية– الواقع والتحديات –، جامعة الشلف، أيام 14و 15 ديسمبر 2004..

20 – طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية تحليل العائد والمخاطرة ، ج 2، الدار الجامعية، الإسكندرية، .2003

21 – إبراهيم عبد الحليم، مؤشرات الأداء في البنوك الإسلامية، دار النفائس، عمان،2008 .

22 – طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد– شركات– بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف).

23 – طارق عبد العال حماد ، إدارة المخاطر (أفراد– شركات– بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف).

24 – نادية أبو فخرة، تحليل المخاطر المصرفية في البنوك التجارية المصرية، نموذج تجريبي، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، العدد2، كلية التجارة، جامعة عين الشمس 1998،.

25 – مفلح محمد عقل، وجهات نظر مصرفية، ج 2، مكتبة المجتمع العربي، عمان، .2006

26 – طارق عبد العال حمادة إدارة المخاطر (أفراد– شركات– بنوك مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، .

27 – كرماني هدى ، تسيير البنوك في ضوء السياسة النقدية مذكرة ماجستير الجزائر، محمد صالح الحناوي وأخرون، الاستثمار في الأوراق المالية ومشتقاتها (مدخل التحليل الأساسي والفني)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004./2005

28 – رشيد بوكساني، معوقات أسواق الأوراق المالية العربية وسبل تفعيلها، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2005/ 2006،

29 – طارق طه، إدارة البنوك ونظم المعلومات المصرفية، دار الكتب، الإسكندرية،2000،
30 – راتول محمد، مداني أحمد، دور التوريق كأداة صاليه حديثة في التمويل وتطوير البورصة في الجزائر، الملتقى الدولي حول سياسات التمويل وأثرها على الاقتصاديات والمؤسسات – دراسة حالة الجزائر والدول النامية–، جامعة بسكرة، أيام 21 و22 نوفمبر 2006،
31 – ابتهاج مصطفى عبد الرحمن، إدارة البنوك التجارية، ، دار النهضة العربية، القاهرة، ط1، 2001/2000،
32 – ليازيدي نبيلة، تسيير مخاطرة السيولة البنكية على مستوى البنوك التجارية – دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية–، مذكرة ماجستير في علوم التسيير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، جوان 2005،
33 – طارق عبد العال حماد، حوكمة الشركات (المفاهيم، المبادئ، التجارب) تطبيقات الحوكمة في المصارف،
34 – عبد الجليل بوداح، استخدام الأنظمة الخبيرة في مجال اتخاذ قرار منح القروض البنكية–دراسة تحليلية تطبيقية– أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، جامعة قسنطينة، 2006/2007،

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم :العلوم الاقتصادية

جامعة محمد بوضياف - المسيلة
Université Mohamed Boudiaf - M'sila

رقم: ...../.....

المسيلة في: 2024/12/16

إلى السيد: مدير جامعة المسيلة

الموضوع: طلب مساعدة الطلبة على إجراء التربص الميداني.

سيدي المحترم، تحية طيبة و بعد...

في إطار انفتاح الجامعة على محيطها الاقتصادي والإداري، ومن أجل مساعدة الطلبة في إعدادمذكرات التخرج ، التي تدخل ضمن متطلبات نيل **شهادة الماستر** في شعبة: علوم اقتصادية تخصص: اقتصاد كمي

فإنه يشرفنا أن نطلب من سيادتكم مساعدة الطلبة المذكورين في الجدول أدناه، على إجراء تربصهم الميداني بمؤسستكم.

تقبلوا منا فائق التقدير والاحترام.

الطلبة:

الرقم	الاسم واللقب	رقم بطاقة الطالب	رقم ب.ت.و/ ر.س	الإمضاء
01	عادل عبعوب	230850895	109861036008100	
02				

عنوان المذكرة: تسيير مخاطر القروض البنكية وآثارها على أداء البنوك

المشرف(الاسم و اللقب و الإمضاء)	هيئة التربص (الإمضاء والختم)	رئيس القسم(الإمضاءوالختم)
نور الدين قدوري	يوسف السبع مدير الوكالة	رئيس قسم العلوم الاقتصادية، استاذ محاضر ب